



مجلس الأعيان

# مجلس الأعيان

الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة الرابعة

المعقودة يوم الاربعاء ٢٩ ذو القعدة ١٣٩٣ هـ . الموافق ٣ كانون ثاني ١٩٧٣ م .

(الجلد ١٨)

(العدد ٤)

## محضر الجلسة

صفحة

٥٦

٥٦

٥٧

(مواقفة)

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - الاستجابات

أ - رد الحكومة على الاستجابات المقدم من معالي العين السيد علي  
الهنداوي حول قبول الحكومة ومناقشة الاتحاد الوطني العربي  
باجراء انتخابات شملت جميع أنحاء البلاد دون ان تستند هذه  
الانتخابات الى اي نص من نصوص الدستور او القوانين او  
اللائحة المرجعية

هكذا منه الأصل

ب - رد الحكومة على الاستجواب المقدم من معالي العين السيد علي الهنداوي حول القرض الذي حصل عليه معالي امين العاصمة من صندوق قروض البلديات .

ج - تحديد موعد لمناقشة هذين الاستجوابين عملاً باحكام المادة (٨٩١) الاثنين ١٩٧٣/١/٨ ٦٣ من النظام الداخلي لمجلس الاعيان .

٣ - قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/٢٧ بشأن مشاريع القوانين المؤقتة التالية :- ٦٩

١ - مشروع القانون المعدل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة لسنة ١٩٧٢ . ٦٩

٢ - مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات العسكري لسنة ١٩٧٢ . ٧١

٣ - مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٢ . ٧٤

٤ - القانون المؤقت رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٢ المعدل لقانون استقلال القضاء . ٧٦

٥ - مشروع القانون المعدل لقانون الشركات لسنة ١٩٧٢ . ٧٨

٦ - مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية لسنة ١٩٧٢ . ٨٣

٧ - مشروع قانون المجاري العامة في منطقة بلدية اربد لسنة ١٩٧٢ . ٩١

٨ - القانون المؤقت رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٢ قانون اضافي لقانون امراض الحيوانات . ٩٤

٩ - مشروع قانون هيئة وادي الأردن لسنة ١٩٧٢ . ٩٥

١٠ - مشروع قانون مستشفى عمان الكبير لسنة ١٩٧٢ . ١٠٠

٤ - قرار اللجنة المالية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/٢٧ بشأن مشروع قانون الرسوم الاعضائية للجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٢ . موافقة كما ورد الحكومة ١٠٣

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة ( عينت الاثنين ١٩٧٣/١/٨ ) . ١٠٧

(دوقت عليها كما وردت من مجلس النواب وارسلت للحكومة المؤقتة)

## مجلس الاعيان

٠٠٠٠٠٠٠٠

### محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً ونصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الاربعاء الواقع في ١٩٧٣/١/٣ برئاسة دولة السيد سعيد المفتي رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب معتلرا الاعيان المحترمين السادة : حافظ الحمد الله ، حسن الكاتب ، عبد الرحيم الشريف ، ومحمد محمود ارشيد .

وتغيب بدون معطلة معالي السيد مازن المجلوني.

#### وحضر من الحكومة :

رئيس الوزراء ووزير الدفاع دولة السيد احمد اللوزي .

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية معالي السيد احمد الطراونه .

وزير الانشاء والتعمير معالي الدكتور صبحي امين عمرو .

وزير الخارجية معالي السيد صلاح ابو زيد .

وزير دولة معالي السيد رشاد الخطيب .

وزير الزراعة معالي السيد جمال الحاج حسن .

وزير الصحة معالي الدكتور فريد العكشة .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية معالي الدكتور يعقوب ابو غوش .

وزير التربية والتعليم والاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية معالي الدكتور اسحق القرحان .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل معالي السيد علي عناد خريس .

وزير الثقافة والاعلام معالي السيد معين ابو نوار .

#### افتتاح الجلسة

دولة الرئيس

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة .

( بسم الله الرحمن الرحيم )

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

#### (١) تلاوة محضر الجلسة السابقة

دولة الرئيس

يقل محضر الجلسة السابقة .

الجميع :

تصادق على ما جاء فيه ونعني الامين العام من تلاوته .

#### ( ٢ ) الاستجوابات

السيد الرئيس

نستمع الآن الى رد الحكومة على الاستجوابين المقدمين من معالي العين السيد علي الهنداوي .

هكذا من لؤهل



( ١ )

السيد الامين العام :

الاستجواب الاول حول قبول الحكومة ومماحها للاتحاد الوطني العربي باجراء انتخابات رسمية شملت جميع انحاء البلاد دون ان تستند هذه الانتخابات الى اي نص من نصوص الدستور او القوانين والانظمة الشرعية .

ثانيا حول القرض الذي حصل عليه معالي امين العاصمة من صندوق قروض البلديات .

ثم تحديد موعد لمناقشة هذين الاستجوابين عملا باحكام المادة ٨٩ من النظام الداخلي لمجلس الاعيان .

السيد العين الهنداوي

الاستجوابات مدروجة على جدول الاعمال لكن يجب ان تولى او توزع على الاعضاء كيف المجلس سيستمع الى الجواب من دون ان يستمع الى الاصل كيف المجلس يتمكن ان يناقش ، هذه نقطة تتعلق بالاجراءات ارجو تطبيقها .

السيد الرئيس

يوزع . هل نود الكلام ، تفضل .

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

اذا سمحت دولتك بالنسبة للاستجواب الاول الذي يتعلق بقبول الحكومة ومماحها للاتحاد الوطني باجراء انتخابات شملت جميع انحاء البلاد ، لا اجد في حاجة ماسة الى توضيح اهداف الاتحاد الوطني الشريفة التي جاءت لتعميق معالي الوحدة الوطنية وهذا التنظيم الشهي الذي برأسه جلالة الملك المعظم بصفاته الذي عرض في اجتماع عام وباهدافه كتنظيم

قومي كنت اجبت معالي العين الزميل المحترم بانه في الوقت الذي يحتاج هذا التنظيم الى مشروع قانون فلن نتردد بتقديم هذا التشريع ونحن في صدد هذا الامر من حيث التشريع اذا وجد حاجة وسيعرض على مجلسكم الكريم اما ما قام من تنظيمات في ظل نظامه العام فلا اعتقد الا انه كان من قبيل الخدمة التي يطلع بها المواطن تجاه وطنه وباهدافه ليس فيه خروج على دستور هذا البلد والسلطات الدستورية محددة في بلدنا ، السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية وليس من جديد يعترض هذه السلطات او يتنازعها حقوقها واطمئن معالي العين في هذا الامر اننا نحرص كحرصه وكلنا في المسؤولية والامانة سواء هذا فيما يتعلق بموضوع الاتحاد الوطني .

السيد الرئيس

للموضوع هذا بالذات لا يحتاج الى مناقشة كثيرة في الموضوع يعني هل نكتفي بهذا .

السيد العين الهنداوي

سأجواب على هذا انما الطلب الذي طلبته في الاول هو تلاوة الاستجواب ، نسمع الاستجواب يا دولة الرئيس . وانا سأقول كلمتي فقط . انعام الاجراءات قبل كل شيء انعام الاجراءات ، اذا سمحت دولتك تلاوة الاستجواب ، جواب دولة الرئيس سمعناه وانا سأقول كلمتي .

السيد الرئيس

الامين العام يتلو الاستجواب

السيد الامين العام

معالي نائب رئيس مجلس الاعيان الاعز الكرم عملا باحكام المادة ٨٧ من النظام الداخلي لمجلس الاعيان الموقر فاني اقدم لمعاليتكم الاستجواب

السيد الهنداوي

دولة رئيس مجلس الاعيان الموقر  
ايها المجلس الكريم

ارجو قبل ان ابدأ بشرح موضوع استجوابي ان اوضح وأؤكد انه ليس لهذا الاستجواب أية علاقة بالاتحاد الوطني العربي كفكرة ، وتنظيم قائم وموجود ، وان استجوابي وشرحي له يتعلقان فقط بقبول الحكومة الموقرة ومماحها للاتحاد الوطني العربي باجراء انتخابات شملت جميع انحاء البلاد ، وانها اي الحكومة ساهمت بهذه الانتخابات عن طريق الايعاز للمحافظين والأجهزة التابعة لمه بادارة هذه الانتخابات والاشراف عليها مع العلم بان هذه الانتخابات لا تستند قطعاً ومطلقاً الى أي نص من الدستور او القوانين أو الأنظمة المرعية في المملكة واستميتكم علماً في ان اذهب الى ابعد من ذلك ، وهو اني احبني من كل قلبي فكرة الاتحاد متمنياً أن ياخذ قلبه الدستوري في هذا البلد الذي تفخر بدستورية تنظيماته وقانونية اجراءاته .

دولة الرئيس الموقر ، ايها المجلس الكريم لا اريد أن اطيل بشرح موضوع الاستجواب لانه واضح وقوائمه ثابتة ، فانتخابات الانحسار الوطني جرت بدون قانون ، واحداثت ما أحدثت فلم يرضى عنها أحد ، السائررون والحساسرون ، وكل واحد منهم يدعي انه جرح منها ، والحكومة لا تنكر ذلك ولذا فان شرحي سيقتصر على الوضع القانوني للانتخاب .

دولة الرئيس الموقر ، ايها المجلس الكريم . أن التكييف القانوني والطبيعية القانونية للانتخاب يقولان أن الانتخاب - سواء كان حقاً

التالي ، راجيا التكرم بتوجيهه الى دولة رئيس الوزراء الاعز واصحاب المعالي السادة الوزراء المحترمين للاجابة عليه وفقاً لاحكام النظام الداخلي لمجلس الاعيان .

واقبلوا فائق الاحترام

عضو مجلس الاعيان  
علي الهنداوي

الاستجواب

( ١ ) لماذا تقبل الحكومة الموقرة وتسمح للاتحاد الوطني العربي باجراء انتخابات شملت جميع انحاء البلاد ، مع العلم بان هذه الانتخابات لا تستند قطعاً ومطلقاً الى أي نص من الدستور او القوانين او الانظمة المرعية في المملكة .

( ٢ ) لماذا تشارك وتساهم الحكومة الموقرة بهذه الانتخابات المخالفة للدستور والقوانين والانظمة وذلك عن طريق الايعاز او السماح للمحافظين والاجهزة التابعة لمه بالاشراف على هذه الانتخابات وادارتها .

السيد العين الهنداوي

ارجو ان تعين جلستك .

السيد الرئيس

جلستك لماذا ؟ المادة ٨٩

السيد الهنداوي

اصبح لي للمناقشة ، لكن من اذام المجلس اراد ان ينتهي من الموضوع الآن فلا بأس وانا لا مانع لدي فاذا سمحت فاني سألقي كلمتي .

السيد الرئيس

تفضل

هكذا من الاصل

من الحقوق الطبيعية للمواطن ، بحيث لا يجوز للمشروع ان يحرم احداً من استعماله الا بالنسبة لعديدي الأهلية ومن في حكمهم أو كان مجرد وظيفة عامة يؤديها المواطن للأمة . فأنه أي الانتخاب يتميز بظاهرتين ، الظاهرة الأولى ( تنظيم هذا الحق أو هذه الوظيفة ) والظاهرة الثانية ( ممارسة هذا الحق أو تأدية هذه الوظيفة ) وهي أي الظاهرة الثانية لا توجد ولا تتم ويستحيل ممارستها ما لم توجد وتنظم الظاهرة الأولى بموجب القوانين والأنظمة .

وبينا نجد أن ممارسة الانتخاب حق للمواطن فإن تنظيم الانتخاب بموجب القوانين والأنظمة هو حق للمشرع أي الدولة ، إذ لها وحدها حق تنظيم عملية الانتخاب دون ان يكون للأفراد أو الهيئات أو المنظمات أدق حق بهذا الخصوص ، وذلك لأن الانتخاب كما يقول الفقه الدستوري هو عبارة عن سلطة قانونية يستمد وجوده وقوته القانونية من القانون الانتخابي ذاته فهو الذي يقرره وينظمه .

وبعد فالانتخاب عملية دستورية تمر بمراحل هامة ودقيقة تبدأ بالأعلان عن اجرائه وتنتهي باعلان نتائجها والعلن بها ، مروراً بمراحل كثيرة معروفة ومعقدة . وأخذت منها على سبيل المثال وهي مرحلة اعداد وتنظيم جداول الانتخابات فهي أي الجداول قرينة قانونية تثبت تمتع الناخب لهذا الحق وتمكنه من استعماله ، لأنها توضح وتحدد من لهم حق الانتخاب قبل القيام بذلك ، وعليه ومن الصعب ان يفهم الأجنبي ان تجري عمليات الانتخاب الدستورية الهامة والدقيقة بلا قانون أو نظام .

هذا هو التكوين والطبيعة القانونية للانتخاب وهنا هو دور الحاكم بدور المواطن فيه ولا أعرف لماذا تركت الحكومة دورها وصمتت لغيرها ان

يمارس دوره بظل الأرجمال والهوى وإلى حد القوضى ، ولعلنا سمع الجواب على ذلك من الحكومة الموقرة .  
وشكراً

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

الحقيقة اشكر معاليه على هذه المعالجة الفقهية الدستورية القانونية التي تقدرها كل التقدير انما الذي تخوف منه أو ذكره بأنه فرق الناس لا الذي يحج رضى ولا الذي فشل رضى ، أود ان اخالفه فيها كل المخالفة لأنه لو عملنا انتخاب لختار سيكون الناس فريقين فريق راضى وفريق لم يتوقف أو لم يهيا له التوقف اما غايات الاتحاد واهدافه التي ايضا أشاد بها فاني أؤكد بانها لم تكن الا لتعميق معاني الوحدة بين الناس ومعاني الرضى ومعاني التعاون وتثبيت الاتحاد الوطني بمسيرته ان اهدافه هي هذه الاهداف التي يحرس عليها معالي العيون المحترم واما قضية الأنظمة والقوانين فيما يتعلق بهذا الأمر فيلاد الاتحاد الوطني العربي لم يكن خافياً على أحد واشترك فيه كل الناس وهذا المجلس حضره وقسم منه انتسب اليه والحكومة بموجب ولايتها العامة على القضايا العامة واجهت امامها مشكلة وكانت في الصورة ووضعت حكماها الإداريين وجميع اجهزتها وخاصة من العدلية والقريبة في اللجان لتشرف على هذا التنظيم الشعبي الذي يأتي كتجربة لأول مرة في هذا البلد وانا أكفيل أو بالأحرى أملي كبير من خلال مسيرته سيزول حتى من صورته ما يحشاه معاليه أو أي انبساط ويستبشر بالعمل البناء وبالانقياء لهذا البلد إنه وسيلة خيرة مباركة لخدمة بلدنا وللمساهمة في تطويره والمساهمة بخدمة وإعمار هذا الوطن الذي اجد من واجبي ان ارد فيه على معاليه .

السيد المنسداوي

أشكر دولة الرئيس على اهتمامه بالدعوى كلمتي واذا من جهتي مكنتني بما قاله دولة الرئيس والباقي للمجلس اذا احب أن يناقش لأن الاستجواب ملك للمجلس وليس للشخص .

السيد الخليل

دولة الرئيس ، بعد ان استمعنا للاستجواب والغرض منه والتوضيح وطالما أن دولة رئيس الوزراء قد تكرم بتوضيح الأمر بشكل مسبب معال ارى من واجبي ان اشكر دولة الرئيس على هذا التوضيح المشكور وأنا ارجو المجلس الكريم ان يقبل به وان الغاية من الاستيضاح قد تمت والحمد لله .

السيد الرئيس

هذا تفصيل كاف انتهى ..

السيد الامين العام

الاستجواب الثاني يوزع للجلسة القادمة .

السيد الرئيس

وزعه ، الاستجواب الثاني يوزع للجلسة القادمة .

السيد المنسداوي

ينزل ياسيدي ينزل

السيد الرئيس

ينزل

( ب )

السيد مساعد الامين العام

دولة رئيس مجلس الاعيان الموقر

تحية طيبة وبعد :

اولا : يمتلك معالي امين العاصمة تحت اسم ( احمد محمد فوزي موسى المغربي ) خمسين حصة من اصل اربعة وستين حصة في قطعة الارض رقم ٦٤٢ في موقع المحطة ، مساحتها مائة وخمسة وسبعين مترا مربعا وقيمتها المسجلة في سجل الاموال غير المقولة بدائرة الاراضي خمسة عشر دينارا تقريبا .

ثانيا : قام السيد المذكور ( احمد محمد فوزي موسى المغربي ) وهو بلداته معالي امين العاصمة وعضو مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقرى بأخذ من هذا الصندوق لنفسه ولثمنته الذاتية مبلغا كبيرا قدره عشرة آلاف وثمانماية دينارا اردنيا بموجب سند التأمين رقم ٢٩٦ تاريخ ٣١/٥/١٩٧٢ المسجل بدائرة تسجيل الاراضي في عمان ، وقد وقع هذا التأمين على ستة وثلاثين حصة من اصل الأربعة وستين حصة التي هي مجموع قطعة الارض المذكورة اعلاه والبالغ مساحتها كلها مائة وخمسة وسبعين مترا مربعا فقط .

ثالثا : ان رسوم التأمين التي دفعها السيد احمد محمد فوزي موسى المغربي على هذه المعاملة قد استردتها فيما بعد من صندوق الخزينة او هي قد ردت اليه بناء على مطالبتة بها ، وذلك لنسب او لحكمة لا يعرفها الا المسؤولون بوزارة المالية ودائرة الاراضي والمساحة .

رابعا : وهنا بيت القصيد ، لقد رجعتنا الى القانون رقم ( ٤١ ) لسنة ١٩٦٦ ( قانون صندوق البلديات والقرى ) وإلى النظام رقم ( ١٤٨ ) لسنة ١٩٦٦ نظام

هكذا من الأصل



صندوق قروض البلديات والقري الصادر بالاستناد للمادة (٢٢) من قانون صندوق قروض البلديات والقري، وقرأها من اولها الى آخرها مرارا وتكرارا ويتمن وروية فلم يجد في احدهما او في كليهما لا من قريب ولا من بعيد، لا تصريحاً ولا تلجيحاً ما يتول او يسمح او يجيز مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقري ولا لاي مسؤول عنه ان يمنح قروضاً شخصية لاشخاص عاديين مهما كانت امياهم وظروفهم ومراكزهم اذ ان وظيفة وغايات واهداف هذا الصندوق التي انشئ من اجلها هي بالسيطرة على قروض البلديات فقط لمساعدتها على تنفيذ المشاريع الحقيقية لاغراض التنمية كما نصت على ذلك المادة الخامسة منه وان اموال هذا الصندوق هي اموال اميرية بحته ينص المادة السادسة من القانون المذكور عليه فلا يجوز باي حال من الاحوال، بل ويمتنع منها باتا تحت طائلة الملاحقة والمقاب صرف قروض شخصية صغيرة كانت ام كبيرة من اموال هذا الصندوق ومن الاموال الاميرية بصورة عامة لاي شخص مهما كان مركزه ولاي سبب كان. وقد عرفت المادة الثانية من القانون المذكور (القروض) بانها جميع القروض التي يقرها مجلس ادارة الصندوق بقصد تطوير المدن والقري ولها طابعاً بقصد تطوير مصالح ومنافع وجيوب الاشتغال بالادب حتى ولو كانوا اعضاء في مجلس ادارة الصندوق او غيره من المراكز ذات السيادة هذا ما نص عليه القانون المذكور اما نظام صندوق قروض البلديات والقري الصاغر بالاستناد اليه كما استلذا، فقد حدد الامور التي تعطي القروض من اجلها محلياً دقيقاً قاطعاً وحصرها حصراً محكماً في المادة الرابعة منه، فلو لم يصب هذه المادة جزئياً على ما في

(المادة ٤) - تعطي القروض للامور التالية ضمن حدود مناطق البلدية :

أ - اعداد وتنفيذ مشاريع التنظيم الميكانيكي للبلديات ب - مشاريع المياه .

ج - مشاريع الكهرباء .

د - اقامة الابنية العامة .

هـ - اقامة المرافق العامة .

و - اجراء الدراسات الفنية لتقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع الهامة .

ز - فتح وتعبيد وترفيت الطرق وبناء الارصفة ضمن حدود المناطق البلدية .

ح - اقامة المدارس .

ط - اية مشاريع اخرى يnaud بالمجالس البلدية امر تنفيذها .

ولا يوجد بين هذه الامور التسعة المبينة حصراً والتي تعطي القروض من اجلها امر يسمح وبيح ويجوز ان تعطي القروض من هذا الصندوق للسيد احمد محمد فوزي موسى المغربي امين العاصمة وعضو مجلس ادارة الصندوق او خلافاً لمهما كانت مراكزهم . فضلاً عن المادة الثانية من النظام المذكور عرفت المشاريع التي تكون قروض من الصندوق بانها المشاريع التابعة للبلديات .

خامساً : مما تقدم تبين بأن المبلغ الذي اخذه السيد احمد محمد فوزي موسى المغربي امين العاصمة وعضو مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقري ومقدار عشرة آلاف وثمانماية ديناراً اردنيا والمعاملات التي جرت لتحقيقه واتمامه استخدام من مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقري وانتهاء بدوائر

تاسماً : لذلك ويسبب كل ما تقدم فاني ارجو دولتكم عملاً باحكام المادتين (٨٦) و (٨٧) من النظام الداخلي لمجلس الاعيان توجيه الاستجواب التالي الى :-

- ١ - دولة رئيس الوزراء الاختم
- ٢ - معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية
- ٣ - معالي وزير العدلية
- ٤ - معالي وزير المالية

كل منهم بخدو اختصاصه ومسؤولياته ولايته العامة عن موقفهم مفردين وجمعين تجاه :-

أ - هذا العمل المبحوث عنه اعلاه الذي قام به السيد احمد محمد فوزي موسى المغربي امين العاصمة وعضو مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقري فوراً للتحقيق .

ب - تقديم السيد احمد محمد فوزي موسى المغربي امين العاصمة وعضو مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقري فوراً للتحقيق .

ج - كف يد السيد احمد محمد فوزي موسى المغربي امين العاصمة وعضو مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقري عن عمله فوراً ومسبقاً لسلامة التحقيق .

د - اتخاذ الاجراءات القانونية والادارية لاعادة كالة قيمة المبلغ المبحوث عنه مع فوائده الى صندوق قروض البلديات والقري، والقاء جميع المعاملات التي أدت لذلك، لانها معاملات باطلية جرت خلافا للقوانين والانظمة المرعية .

هـ - وضع الحجر القوي على اموال السيد احمد محمد فوزي موسى المغربي المقتولة وغير المقتولة

تسجيل الاراضي ومرورا بكل مسؤول عن هذه الدوائر انما هو عملية قبض ودفع واجراء معاملات خلافا للقوانين والانظمة المرعية وخلافا للدستور الذي نص بان لا يخصص اي جزء من اموال الخزنة العامة ولا يتفق لاي غرض مهما كان نوعه الا بقانون .

سادساً : ان هذا العمل الذي اقدم عليه السيد احمد محمد فوزي موسى المغربي امين العاصمة وعضو مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقري فضلاً عن انه عمل من اعمال الفساد وقع على دائرة من دوائر الدولة واموالها العامة بفرض ثبوته فهو استنار للوظيفة وجرم محقق يعاقب فاعله على اقترافه بالعقوبات القانونية والمسلكية المنصوص عنها بقانون العقوبات والقوانين والانظمة المرعية الاخرى ذات العلاقة .

سابعاً : اني لا اريد ان اجدد وصفاً لهذا العمل الذي قام به السيد احمد محمد فوزي موسى المغربي امين العاصمة وعضو مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقري لان تحديده من وظيفة القضاء، ولان النيابة العامة ستتولى التحقيق بمجرد علمها به فوراً معتقداً ان الحكومة الجلية وهي الحريصة على المصلحة العامة ستطلب للنيابة العامة اجراء التحقيق الفوري بذلك ولا سيما وان دولة رئيس الوزراء الاختم واصحاب المعالي السادة الوزراء المحترمين مكلفون بتنفيذ احكام قانون صندوق قروض البلديات والقري والنظام الصادر بالاستناد اليه، وذلك عملاً باحكام المادة الرابعة والعشرين منه .

ثامناً : وبالصورة ذاتها فان كل من اشترك بهذا العمل المبحوث عنه من اعضاء مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقري يجب التحقيق معه وبما كنهه ومعايقته جزائياً ومذنباً ومسلماً حسبما تنص عليه القوانين والانظمة المرعية ذات العلاقة .

هكذا من الفصل

تأميناً لرد كافة قيمة المبلغ المبحوث عنه مع فوائده لصندوق قروض البلديات والقرى ، مع رجاء لفت النظر الى ان مساحة الارض المرهونة هي في حدود السبعين متراً مربعاً ، فضلاً عن ان المعاملة كلها كانت باطلة ومخالفة لكل القوانين والانظمة المرعية ذات العلاقة ومخالفة للدستور .

ز - تقديم كل من له علاقة بهذه المعاملة للتحقيق .

ح - الامر باجراء تفتيش وتحقيق فوري على اعمال وقبوض دائرة صندوق قروض البلديات والقرى ، على اعمال وقبوض مجلس ادارته لمعرفة ما اذا كان قد صرفت مبالغ اخرى على هذا المنوال لاشخاص آخرين سواء كانوا من اعضاء مجلس ادارة الصندوق او من موظفي الدائرة او خلافهم .

- ج -

السيد الرئيس

اعتقد ان هذه الجلسة ليست لمناقشة استجابات من هذا النوع سيخصص جلسة قادمة للاستجواب .

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

دولة الرئيس

اذا سمحتم اني احضر للجواب ، حتى تخلصكم من هذه الشغلة .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس ؟

السيد الهنداوي

النظام الداخلي الذي هو دستور المجلس ينص على تحديد جلسة خاصة لمناقشة فارجو دولة الرئيس ان يطبق النظام الداخلي ، ما في مانع بكثرة ، يوم

السبت ، اي يوم يكون افضل ، والرئيس هو اول من يطبق النظام .

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

اريد ان اجاب حتى الاموال لا تسبب يجوز يصير وقت طويل .

السيد الهنداوي

يا سيدي تسبب ، اتخذوا اجراءات .

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

ماذا ؟

السيد الهنداوي

اتخذوا اجراءات .

السيد الهنداوي

المجلس يرجو من دولة الرئيس ان يسمح للجواب اذا كان ذلك ممكناً .

السيد العين الهنداوي

النظام الداخلي . . .

السيد الرئيس

النظام الداخلي يحدد جلسة قادمة لمناقشة هذا الاستجواب ، والجلسة القادمة ستكون يوم الاثنين القادم . ماذا يصادف ، غادي .

السيد المباحية

عشرة .

السيد كرويشان

احياد في الاسبوع القادم .

السيد الرئيس

عيد ماذا ؟

السيد الامين العام

عيد الاضحى المبارك .

السيد الرئيس

يوم السبت ، او الأحد .

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

بالامكان النظر باستعجاله الآن ، المادة ٨٩ تقول ٨٩ - يحدد المجلس موعد المناقشة في موضوع الاستجواب بعد سماع اقوال الوزير او تلاوة جوابه بحيث لا يقل عن ثمانية ايام الا اذا رأى المجلس الاستعجال ووافق الوزير .

السيد الهنداوي

لا يا سيدي ، وما فيش اقتراح .

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

ويوجد اقتراح .

السيد الهنداوي

لا يجوز الآن ، لا يقل عن ثمانية ايام ، استمع الى جواب الحكومة ، احضر الجواب عليه ، اريد ان اشرح للموضوع .

السيد الرئيس

يا سيدي نعمل جلسة مستعجلة يوم الأحد القادم . انتبهنا . لكن يا علي بك في نقطة نظام هنا ، بعد الاستماع الى بيان الحكومة تخصص الجلسة لمناقشة .

السيد الهنداوي

الحكومة تأتي بجوابها الآن ويحدد موعداً للمناقشة .

السيد الرئيس

في جلسة ثانية . تفضل يا دولة الرئيس . وبعد الاستماع الى اجوبة الحكومة تخصص جلسة للمناقشة .

السيد الخليل

واذا اقتنعنا ؟

السيد الرئيس

اذا اقتنع المستجوب ، لا تعمل تفسير على كيفك .

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

اولا يبدو معالي العين سها عن باله ان هناك نظام تنص المادة الثالثة منه وهو نظام اسكان موظفي صندوق قروض البلديات رقم ( ٦ ) لعام ١٩٧٢ تنص المادة الثالثة منه على ما يلي : تسري احكام هذا النظام على رئيس واعضاء مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والمدير العام وموظفي الصندوق وجميع اعضاء المجلس اخلوا في ظل هذا النظام قروض وهو نظام اسكان وعندنا عدد من مؤسسات الدولة لها انظمة اسكان وهذا حق مشروع مني على نظام ولصديق وارادة ملكية وانسا قانون الصندوق والذي هذه الاساسي هو القراض البلديات والقرى فلا علاقة له بقروض الاسكان الفردية للموظفين واعضاء مجلس ادارة الصندوق وحتى هذا القانون خلق بموجبه هذا الصندوق ليس فيه ولا في نظامه

هكذا منه لاصح



العام اي مادة او نص يحول دون الموافقة على طلب القرض المقدم من العضو لادارة مجلس صندوق قروض البلديات اما النظام المخصص بهذا الامر فهو ينص ويسمح وينظم هذه المعاملة ومن جهة اخرى معالي البين كان مستشاراً لأمانة العاصمة وللأمين الذي هو عضو في مجلس ادارة صندوق القروض سنوات طويلة واخذ هذا القرض ومعاليه مستشار الأمين كان عليه ان يخبرنا بذلك لنبادر في الحال اذا صح ما في استجوابه من حقائق واجترأ على الدستور ونهب لاموال الدولة ونحن نحمل هذه المسؤولية بموجب الدستور وبموجب القوانين ولا يمكن ان نسمح لشيء من هذا ولا نرى في ذلك اي مخالفة لا قانونية ولا دستورية ولا نظامية ولا اخذ لأموال الدولة بدون حق انما فيه ما ينظم هذا الحق وهو احد اعضاء المجلس الذي كلهم اخذوا قروض. بمجموعه واعتقد ان معاليه يمكن ما شاف هذا النظام بالذات الذي ينظم هذه ، وهذا شقيع لنا وله واعتقد ان الامر بالاشياء التي ذكرها غير وارد ولا يتفق مع الحقيقة .

السيد رئيس المجلس

القرض تعطى لأي غاية

دولة رئيس الوزراء

لا سكان الاعضاء من موظفي واعضاء مجلس ادارة الصندوق والمادة رقم (٦٥) من نفس النظام لتسيار اسكان الصندوق تمنح القروض لاجراض الاسكان التالية غير قروض البلديات للمشاريع والتنمية لبرنامجهم اذ لتكامل البناء والتوسع فيه او لبناء بيت او لملك الرهن ايضاً .

السيد الرئيس

ليس لشراء ارض

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

الارض ميني عليها ، الارض التي رهنها ، ميني عليها ووضعها تأميناً على الدين .

المادة ٦ - نصت على ما يلي :

تمنح القروض لاجراض الاسكان التالية ، غير قانون منح القروض للبلديات للمشاريع الذي استند اليه معالي البين المحترم .

اولا : توسيع مسكن يملكه المقترض بسبب ازدياد افراد عائلته او اصلاحات اساسية في المسكن .

وقدم المقترض سند تسجيل لعقار مقام على قطعة الارض كرهن وطلب القرض لادخال اصلاحات وزيادات عليه بقصد توسيع هذا العقار مثله مثل غيره من الاعضاء .

السيد الرئيس

اذن الجلسة عيناها

السيد اريمية

نحن مقتنعين يا دولة الرئيس ، اعتبرها متهبة .

السيد الهنداوي

يا سيدي نقطة نظام ، ما يطل في هذه الجلسة هو جواب الحكومة ودولة الرئيس ، تفضل وتلا الجواب ، النظام جلسة قادمة .

السيد المياحي

جلسة يوم الاثنين لان الاحد عيد اخواننا المسيحيين

السيد العدوان

دولة الرئيس الافخم

حضرات الزملاء الكرام

اتقدم بالشكر الى دولة رئيس الوزراء على بيانه الذي القاه في جلسة مجلس النواب امس والى حكومته الجليلة لما قامت وتقوم به من السهر على توفير المواد التموينية للشعب وعلى سياساتها الاقتصادية التي رسمها لها جلالة القائد الراحل الانني ارجو من دولة رئيس الوزراء ان يمد يد المساعدة والمطف الى اخواننا المزارعين في الاغوار التي تضررت مزروعاتهم هذا العام من تلف للخضار والمزروعات نظراً لقلة هطول الامطار وللصقيع الذي حصل مما سبب لهم اضراراً كبيرة في الاموال . لذا ارجو دولة الرئيس بتشكيل لجنة حكومية للكشف على الاضرار التي حصلت في الاغوار ووضع المساعدات اللازمة لهم وتخفيف الضائقة عنهم .

كما ارجو من الحكومة ان تعفي هؤلاء المزارعين من الضرائب وتأجيل تحصيل القروض الممنوحة لهم من المؤسسات الحكومية حتى يتمكنوا من الوقوف في وجه هذا البلاء مقدماً شكري وولائي لجلالة قائدنا القدي المالك المعظم وللحكومة الرشيدة .

السيد اريمية

دولة الرئيس

اسمح لي : انا قبل ثلاثة ايام بحثت مع معالي الاخ علي بك الهنداوي حول موضوع الاستجوابين وقال لي بالحرف الواحد : انني اترك هذا الموضوع لتقدير المجلس شخصياً ولذلك يؤسفني جداً ان هذا البلد متهدد كل الاحرار في العالم ان يهت احمد فوزي بالمغربي ، ان معالي احمد فوزي قضى زهرة شبابه في خدمة هذا البلد فهذا البلد هو بلد المسلم

والمسيحي والشركي والعربي وكل انسان آخر ، اننا في هذا البلد بحاجة الى الالتفاف والى جمع الصفوف ولا داعي لهذه الامور التي هي عرضية وقد اخذ معالي احمد فوزي كما يأخذ اي موظف في الدولة قرصاً ومن ضمن ٢٦ شخصاً ولذلك اطرح هذا الموضوع كما وافق الاخ علي الهنداوي يكون هذا الموضوع بتصرف هذا المجلس .

السيد الرئيس

الجلسة عيناها وانتهت ، والمغربي عربي ايضاً ، اذا كان هو يكتي نفسه احمد فوزي المغربي ، خالد الحاج حسن المغربي .

السيد خليفة

دولة الرئيس

لا شك ان معالي البين المحترم السيد علي الهنداوي كان حسن النية في الاستجوابين المطروحين وقد تكرم دولة رئيس الوزراء وأعطى الجواب الكافي ولهذا اقترح اقبال المناقشة في هذا الموضوع لان من حق المجلس ان يعالج الموضوع الآن دون تعليق الجلسة لجلسة أخرى ، فأرجو طرح اقتراحي على السادة الاعيان .

السيد الرئيس

.. المناقشة ... خلاص انتهى الجلسة القادمة نقاش .

دولة رئيس الوزراء وزير الدفاع

الاقتراح بالتصويت

السيد الهنداوي

لا ، لا ، لا تصويت ، التصويت لا يجوز خلافاً للنظام الداخلي ، النظام الداخلي المستجوب طرح الموضوع بعد جواب دولة الرئيس .

هكذا من الأفضل

السيد الرئيس

الجلسة القادمة للمناقشة .

السيد العبد المندودي

لا يجوز اقتراحات ، أريد أن أشرح الموضوع بعد جواب الرئيس ، أشرحه في جلسة أخرى ، لا يجوز أي اقتراح خلافاً للنظام الداخلي .

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

الموضوع مطروح للمجلس بموجب النظام والمادة التي استند عليها معالي العبد ، هذا الاستجواب أنا تكلمت وقلت رأي الحكومة ، بعد استهاكم لرأي الوزير الذي هو رئيس الوزراء اذا رأى المجلس الاستعجال بالموافقة ينتهي الموضوع .

دولة الرئيس

المستجوب لا يزيد الاستعجال .

دولة رئيس الوزراء وزير الدفاع

المجلس سيبرى ما قال المستجوب ، بلما حق المجلس الكريم .

دولة الرئيس

هل يوجد مبرر للاستعجال ؟

دولة رئيس الوزراء وزير الدفاع

طبعاً لأن الموضوع لا يستحق أن يخصص له اجتماع بعد ما قلنا كل القضية .

دولة الرئيس

بني ما يجوز .

دولة رئيس الوزراء وزير الدفاع

ما يجوز .

السيد الخليل

أنا لي اقتراح دولة الباشا يطرح على التصويت حتى يريح رأسنا .

السيد المندودي

لا يجوز المناقشة قبل أن يشرح المستجوب موضوع استجوابه .

دولة رئيس الوزراء وزير الدفاع

أرجو أن يشرح ...

السيد المندودي

دولة الرئيس أثار نقاط جديدة وأنا أريد أن أشرحها بجوابي ولا يجوز أن يقطع المجلس الفرصة علي لأشرح جوابي ، النظام الداخلي بعد أن يشرح المستجوب موضوع الاستجواب تجري المناقشة ، الآن المناقشة خطأ ولا يجوز المناقشة .

دولة الرئيس

العبد قدم استجواب والحكومة أجابت وله الحق أن يناقش هذا الجواب .

دولة رئيس الوزراء وزير الدفاع

المجلس هو الذي يقرر هذه الناحية وليس العضو المستجوب .

السيد المندودي

بعد أن أشرح

دولة رئيس الوزراء وزير الدفاع

هو استجوب ونحن أجبنا ، المجلس الكريم يحكم الآن في البيت بهذا الأمر .

السيد المندودي

هو جواب وأنا أريد أن أشرح الموضوع ولست الآن مستعداً لشرحه ، ما هو الفارق بين اليوم وبكره ، أنت دولتك أثرت نقاطاً جديدة وأنا أريد أن أجاب عليها .

دولة رئيس الوزراء وزير الدفاع

الذي يحكم بهذا الموضوع هو المجلس .

السيد المندودي

بعد أن أشرح .

دولة رئيس الوزراء وزير الدفاع

سؤالك هو الشرح .

السيد المندودي

كيف سيحكم المجلس قبل أن يسمع مني .

السيد اريتمه

الاستجواب هو حق المجلس وليس سؤالاً .

السيد المندودي

والمستجوب هو عضو في المجلس يا أخي .

السيد اريتمه

أخ عزيز وكريم لكن الموضوع ان الاستجواب هو ملك المجلس يطرح بالتصويت .

السيد المندودي

المادة صريحة والآخران يعرفون الصحيح .

المادة صريحة .

السيد الرئيس

٨٩

السيد المندودي

في الموعد المحدد للمناقشة يبدأ العضو يشرح الموضوع ثم يجيب الوزير مرة ثانية ، أين تريدون الذهاب بهذه الاجراءات ، لا يجوز ، لا يجوز قطعاً أي اقتراح خلافاً للنظام الداخلي .

السيد اريتمه

علي بك اسمع لي قبل ثلاثة أيام بالضبط أنت قلت لي أترك هذا الموضوع بتصرف المجلس .

السيد المندودي

بعد أن أشرح استجوابي اتركه ، أنا أشرح تركه . مهما يقرر أنا أول من يخضع لقرار المجلس ، لا يجوز التلقية في النظام الداخلي ، ما بصير ، بعد أن أشرح وأبين ، دولة الرئيس أثار نقاطاً أريد أن أجاب عليها ، النظام هو دستور المجلس وكل منا مطالب في المحافظة عليه .

دولة رئيس الوزراء وزير الدفاع

يؤخذ رأي معاليه .

السيد المندودي

أنا لم أتمته بالمعربي والمعربي لقب مشرف ويرفع الرأس ، اسمه الرسمي في دوائر التسجيل (المعربي) ولا يجوز أساساً المناقشة كلها خطأ الآن ، لا يجوز المناقشة إلا بعد أن أشرح موضوع استجوابي ثم يجاب دولة الرئيس ، يجب أن يجاب مرة ثانية ، قد يجوز أن أحضر كلاماً أخطر من هذه المرة ، كيف الآن مكملاً ، لا يجوز ، عندنا نظام ودستور ومجلس أما إذا أردنا كلاماً فارغاً .. أعتقد ان المجلس والحكومة الموقرة لا تقبل بذلك .

هكذا من الأصح



إذا المستجوب ما تنازل عن حقه فله الحق بممارسة أي شيء يحوله له النظام الداخلي والدستور، بعد عيد المسلمين عيد السحيين فقل ما قلنا البداية يوم الاثنين وتخلص من هذا الموضوع .  
الجلسة القادمة يوم الاثنين .

السيد الرئيس

الهيئة المقرر

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان  
بتصاها القانوني بتاريخ ١٩٧٧/١٢ بحضور مقرر  
اللجنة سعادة السيد احمد الخليل وكل من الاعضاء  
معالي السيد عبد الرحمن خليفة ، معالي السيد علي  
المنداوي ، معالي السيد صالح المعشر ، معالي السيد  
انطون عطا الله ، معالي السيد ادمون روك وسكرتير  
اللجنة السيد ناظم مروزق .

ونظرت في مشاريع القوانين المؤقتة الحالية  
عليها من قبل دولة رئيس مجلس الاعيان وبعد دراستها  
وتدقيقها قررت توصية المجلس الكريم بما يلي :-  
(١) الموافقة على مشروع القانون المعدل  
لقانون استملاك الاراضي للمشايخ العامة لسنة ١٩٧٢  
بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب المؤرخ  
(٢) الموافقة على مشروع القانون المعدل  
لقانون العقوبات العسكري لسنة ١٩٧٢ بالصيغة التي  
ورد فيها من مجلس النواب المؤرخ

(٣) الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٢ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

(٤) الموافقة على القانون المؤقت رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل لقانون استقلال القضاء بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

(٥) الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون الشركات لسنة ١٩٧٢ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

(٦) الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية لسنة ١٩٧٢ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

(٧) الموافقة على مشروع قانون المجاري العامة في منطقة بلدية اربند لسنة ١٩٧٢ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

(٨) الموافقة على القانون المؤقت رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ قانون اضافي لقانون امراض الحيوانات بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

(٩) الموافقة على مشروع قانون هيئة وادي الأردن لسنة ١٩٧٢ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

(١٠) الموافقة على مشروع قانون مستشفى عسان الكبير بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

السيد الرئيس - ١ -

مشروع قانون معدل لقانون استهلاك الاراضي لسنة ٢٩٠٧ هـ يوافق المجلس عليه بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

الجميع موافقون

« وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرقم فيها الى الحكومة »

مجلس الاعيان

المادة كما وردت من  
مجلس النواب

[illegible]

150

من خلال التطبيق العملي لقانون استملاك الأراضي للمشاريع العامة رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ . والقانون المعدل له رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٠ عانت امانة العاصمة من مشكلة تأدية التعويضات التي يحكم بها على المبنى لدى المحاكم المختصة ، قبل انقسام معاملات تنزيل الطرق على مخططات دائرة الأراضي والمساحة أو تسجيل الأراضي المستملكة باسم المبنى حسب مقتضى الحال ، مما يؤدي الى بقاء المساحات المستملكة باسم المالك ، لذلك وحرصا على حقوق المبنى ، ومعالجة الثغرات التي ظهرت نتيجة التطبيق ، فقد اصبح الحاجة ملحة وتستدعي تعديل قانون استملاك الأراضي للمشاريع العامة المشار اليه اعلاه ، كما هو وارد في مشروع القانون المعدل المرفق ، ولغناء القانون المعدل رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقارن استملاك الاراضي للمشاريع العامة

المادة ٢ - تعدل المادة (١٨) من القانون  
الاصلي باضافة الفقرتين التاليتين اليها تحت رقم  
(٤٠٣).

٤ - يتمتع على دوائر الاجراء ودائرة الاراضي والمساحة تسليم بلك التويض المحكوم له قبل تقديمه شهادة برامة ذمة تثبت دفعه لجميع الاموال الاميرية وعوائد التنظيم والضرائب المستحقة على العقار المستملك وفي حالة تخلفه عن ذلك تقوم تلك الدائرة بمسح المبالغ المستحقة عليه من قيمة التويض ويترتب على دوائر التسجيل عندها تسجيل او تنزيل المساحة المستملكة باسم المنشئ .

Y -

السيد الرئيس

الجميع : موافقون .

« ولما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالضبعة التي سير لها إلى الحكومة المؤقتة »

<p>الاجراءات اللجنة القانونية جلس الاعيان</p>	<p>المادة كما وردت من جلس النواب</p>	<p>المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد</p>	<p>نص البلد (د) من الفقرة (٧) من المادة ٤٩ في ١) يتاقب المجرود باحدى الفقرات التالية :- ٢) ليس لامة لا تزيد على ثلاثة اشهر ٣) حسم الراتب لامة لا تزيد على ثلاثة اشهر ٤) المجرور في المحكمة لامة ١٤ يوما</p>
<p>انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ٢٧/١٠/١٩٧٢ (٢)</p>	<p>وافقة كما وردت من الحكومة</p>	<p>تعدل المادة (٤٩) من القانون الاصلي كما عدلت بالقانون المعدل (٣) لسنة ١٩٧١ على النص التالي :- أ - تضاعف العقوبة بالنسبة الى الفقرة (١) و) بنسبة (٥)م هـ - وتلائم العقوبات والمطالير الاضافية ب) تضاعف العقوبة بالنسبة اليها تحت رقم (٣) ٣ - ٢) العقائد المدم ان يفرض جميع او بعض صلاحياته للمنصوص عليها بالفقرة الثانية من هذه المادة الى العقادة المخصصين.. ب) تنصرف كلمة قائد - لافرض هذه الفقرة الى اي ضابط يعود او يقدم على ادارة وحدة لا تقل عن فئة . ج) باضافة الفقرة التالية اليها تحت رقم (٤) ٤) العقائد المدم او من يتبين ان ينبغي الاحكام الصادرة عن القادة المخصصين وفقا للصلاحيات الممنوحة لهم بحسب الفقرة الثالثة من هذه المادة ، وله ان ينظر في التهمة بحسب ادان ان يجازيها ان الجلس العسكري وذلك خلال اربعة عشر يوما من تاريخ نشرها في الامر الوصي .</p>	<p>ليس على اصل القانون الاصلي ليس على اصل القانون الاصلي</p>

125



المادة كما وردت من مجلس النواب	اسم ائمة اللجنة القانونية
موافقه كما وردت من الحكومة	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٧/١٢/٢٧ البند (٢)
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	تلقى المادتان ٣ و ٤ من القانون المعدل رقم (١) لسنة ١٩٧١ ويعاد ترقيم المادة (٥) منه لتصبح مادة (١).
المادة المعدل بها الآن	نص القانون رقم ٤ من القانون المعدل رقم (١) لسنة ١٩٧١ المادة ٣ - (١) يجوز للقائد العام بعمليات ميدان بحر أو جيت أو بعض الصلاحيات المنصوص عليها بالفقرة (٢) من هذه المادة ان القادة المختصين في العمليات المسلحة ب ( تقي كلمة قائد اي ضابط يقود أو يقوم على ادارة وحدة من وحدات القوات المسلحة لا تقل عن فئة المادة ٤ - (١) يحكم الصادر بالجلس من قبل القادة وهما الصلاحيات التي تفرق اليهم من القائد العام يكون خاصا بالتصديق من قبل القائد العام او من يتمتع اذ احكام الصادرة من قبل القائد العام او من يتمتع بسلطة فوجية ب ( القائد العام او من ينيه تصديق الحاكم الذين في الفقرة (١) اعلاه ارتفعه مع النظر بالتمية بحدا من قبله او تصديق الحاكم مع تزويل القوية وكون الحاكم في جميع هذه الحالات قطعية

### الاسباب الموجبة

وجد من الضروري وضع هذا التعديل  
للاسباب التالية :

١ - بصدر قانون خدمة الافراد رقم (٢) لسنة ١٩٧٢ ورد في المادة ٤٤/١ من هذا القانون تعداد للعقوبات الانضباطية التي توقع على الافراد ومن بين هذه العقوبات عقوبة ( وظائف خفارات وطواير اضافية ) وهذه العقوبة ليست واردة في قانون العقوبات العسكري مع العقوبات الواردة في ٤ .

٢ - خلال العمل في قانون العقوبات العسكري وفي صلاحيات القادة في الاحكام الواردة فيه تبين وجود فجوة قد تؤدي احيانا الى نتائج غير سليمة وذلك لأن الاحكام التي تصدر عن قادة الوحدات المولدين صلاحيات من القائد العام ( باستثناء عقوبة الحبس ) هي قطعية فور صدورها حتى ولو كانت احكاما خاطئة ولا يوجد سبيل لتلافي ذلك الا بتعديل النص باعطاء صلاحية للقائد العام او من ينيه بتقضى الحكم خلال مدة اسبوعين من صدوره .

### قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٣ قانون تعديل لقانون العقوبات العسكري

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون تعديل لقانون العقوبات العسكري لسنة ١٩٧٣ ) ويقرأ مع قانون العقوبات العسكري رقم ( ٤٣ ) لسنة ٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة ( ٤٩ ) من القانون

الاصيل كما عدلت بالقانون المعدل رقم ( ٣ ) لسنة ٩٧١ على النحو التالي :-

أ ( تضاف العقوبة التالية الى الفقرة (٢/و) منها تحت رقم (٥) .

٥ - وظائف الخفارات والطواير الاضافية .  
ب ( تضاف الفقرة التالية اليها تحت رقم (٣) .  
١/٣ القائد العام ان يفوض جميع او بعض صلاحياته المنصوص عليها بالفقرة الثانية من هذه المادة الى القادة المختصين .

ب ( تنصرف كلمة قائد - لاغراض هذه الفقرة - الى اي ضابط يقود او يقسم على ادارة وحدة لا تقل عن فئة .

ج ( باضافة الفقرة التالية اليها تحت رقم (٤) .  
٤ ( للقائد العام او من ينيه ان يلغي الاحكام الصادرة عن القادة المختصين وفقا للصلاحيات الممنوحة لهم بموجب الفقرة الثالثة من هذه المادة ، وله ان ينظر في التهمة مجددا او ان يحيلها الى المجلس العسكري وذلك خلال اربعة عشر يوما من تاريخ نشرها في الامر اليومي .

المادة ٣ - تلغى المادتان ٣ و ٤ من القانون المعدل رقم ٣ لسنة ٩٧١ ويعاد ترقيم المادة ( ٥ ) منه لتصبح مادة ( ٣ ) .

- ٣ -

### السريس :

مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ٩٧٢ هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟  
الجميع : موافقون .

٥ ولما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصفة التي شيرفع فيها الى الحكومة الموقرة :

هكذا منه الاصل

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/٢٧ البند (٣).

موافقة كما وردت من الحكومة

المادة كما وردت من اجراءات اللجنة القانونية  
مجلس الاعيان

مجلس النواب

المادة كما وردت من الحكومة باعديل الجليل

المادة للامور الجارية الآن

نص الفقرة (٥) من المادة (٥)

و - الفقرة التي يقضيها الوقت الفاعل لتقاسم  
في اجازة دراسية او في بقية عملية سواء اكان  
ذلك براتب كامل ام براتب مخفض ام بلا راتب .

تعديل المادة (٥) من القانون الاصل يشطب عبارة (في اجازة  
دراسية او ) الواردة في الفقرة (ز) منها .  
المادة ٣ - لا يشمل هذا التعديل الاجازات الدراسية التي تمت  
الموافقة عليها قبل تاريخ العمل به .

### الاسباب الموجبة

بالنظر لتساقت الموظفين على الاجازات  
الدراسية مما يؤثر على سير العمل في دوائرهم خلال  
فترة غيابهم ، وللمحد من هذه الاجازات ، فقد  
جرى تعديل المادة ( ٩٥ ) من نظام الخدمة المدنية  
بحيث لا تكون مدة الاجازات الدراسية تابعة للتقاعد  
وقد تطلب ذلك وضع هذا التعديل لقانون التقاعد  
للاسباب المذكورة لينسجم تعديل النظام المشار اليه  
الذي سيصبح نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ  
١٩٧٢/١٠/١ .

### قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٣ قانون تعديل لقانون التقاعد المدني

للمادة - يسمى هذا القانون ( قانون تعديل لقانون  
التقاعد المدني لسنة ١٩٧٣ ) ويقرأ مع القانون  
لمشار اليه في القانون الاصل وما طرأ عليه

من تعديلات كقانون ويعمل به من

تاريخ ١٩٧٢/١٠/١

للمادة ٢ - تعديل المادة (٥) من القانون الاصل

يشطب عبارة ( في اجازة دراسية او ) الواردة في  
الفقرة (ز) منها .

المادة ٣ - لا يشمل هذا التعديل الاجازات  
الدراسية التي تمت الموافقة عليها قبل تاريخ العمل به .

- ٤ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل

لقانون استقلال القضاء هل يوافق المجلس عليه كما

ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه

وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة الموقرة »

مكتمل



انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٨/١٢/٢٧ البند (٤)

موافقة كما وردت من الحكومة

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد

تعديل المادة (٤٣) من القانون الاصلى باعتبار ما ورد فيها  
الفقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) التالية اليها :  
ب- يجوز ان يعين قاضيا في محكمة التمييز او من في درجته  
ورتيبه من احدى السنين لم يتجاوز السنين من عمره .

المادة المسمول بها الآن

المادة ٤٣ - يجوز تعيين قاضية عديمة القاصي حتى بلوغه  
السنين من عمره .

معلومات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل لقانون استقلال القضاء

# قانون مؤقت رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٢ قانون مؤقت لقانون استقلال القضاء

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون  
معدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٧٢ ) ويقرأ مع  
القانون (٤٩) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون  
الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعمدل المادة (٤٣) من القانون  
الاصلي باعتبار ما ورد فيها لفقرة (أ) وإضافة الفقرة  
(ب) التالية اليها :

السيد الرئيس

مشروع القانون المعدل لقانون الشركات لسنة  
١٩٧٢ هل يوافق المجلس عليه بالصيغة التي ورد فيها  
من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع موافقون

ه وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه  
وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة الموقرة :

ب- يجوز ان يعين قاضيا في محكمة التمييز او  
من في درجته ورتبته من احدى السنين ولم يتجاوز  
السنين من عمره .

- ٥ -

مكتبة السيد الرئيس

السادة كسا احرادات اللجنة وردت من القوانين مجلس الاعيان	السادة كسا احرادات اللجنة وردت من القوانين مجلس الاعيان	السادة كسا احرادات اللجنة وردت من القوانين مجلس الاعيان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/٢٧ البند (٥)	موافقة كما وردت من الحكومة	موافقة كما وردت من الحكومة
تعمل المادة (٢) من القانون الاصل باضافته الجملة التالية: - وتعني نقطة (السند) سند القرض او سند التوفير او ما شابه ذلك.	تعمل المادة (٩) من القانون الاصل باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (١) منها : - ويستثنى من ذلك زيادة عدد الشركاء عن العشرين شخصا بسبب الارث الناتج عن وفاة اى منهم ٤	تعمل المادة (١) من القانون الاصل باضافة ما يلي : - ١ - الشركة العادية هي التي يملكها اثنان او اكثر على ان لا يتجاوز عدد الشركاء فيها العشرين شخصا، تضاملي على الاكثر ان لا يتجاوز عاقد الشركة ما يتساوى من ربح او خسارة . ٢ - الشركة العادية العادية هي التي يكون جميع الشركاء فيها مسؤولين بصلة شخصية والتضامن والتكافل من ديون الشركة وجميع حقوقها والتزاماتها . ٣ - الشركة العادية المحدودة - هي الشركة التي تشمل فئتين من الشركاء الاول شركاء عام او اكثر مسؤولين بصلة شخصية بالتكافل والتضامن من ديون الشركة وجميع حقوقها والتزاماتها والثاني شركاء او اكثر عهود السووية كل منهم مسؤول برأسه الذي دفعه في الشركة .

مجلس الاعيان  
مجلس الاعيان  
مجلس الاعيان

السادة كسا احرادات اللجنة وردت من القوانين مجلس الاعيان	السادة كسا احرادات اللجنة وردت من القوانين مجلس الاعيان	السادة كسا احرادات اللجنة وردت من القوانين مجلس الاعيان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/٢٧ البند (٥)	موافقة كما وردت من الحكومة	موافقة كما وردت من الحكومة
تعمل المادة (٥٠) من القانون الاصل بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي : - ٢ - يجوز للمؤسسين ان يطعروا كامل قيمة الاسهم من اموالهم او بالاشتراك مع غيرهم دون ان يطرحوا للاكتتاب السهام ويستثنى من ذلك الشركات التي تكون غايتها القيسام باختيار مشروع ذي امتياز او ينشئ ان تسجل كشركات مساهمة عامة ، ولا يجوز للمؤسسين فيها تعجيل ما يزيد على ٥٠٪ من اسهمها ويطرح الباقي للاكتتاب العام يخضع هذا القانون ، وانما يثبت الاسهم للضرورة كلها او بعضها بدون اكتتاب بعد اقفاء ثلاثة اشهر على بدء طرحها فيسحق للمؤسسين بعد موافقة الوزير بتعجيل الاسهم المتبقية بدون تعجيل .	تعمل المادة (٥٠) من القانون الاصل بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي : - ٢ - لا تعقد باحكام الماد (٥٢) لائحة (٥٤) من هذا القانون الشركات التي لم تطرح اسهمها للاكتتاب العام يخضع هذا القانون ، وانما يثبت الاسهم للضرورة كلها او بعضها بدون اكتتاب بعد اقفاء ثلاثة اشهر على بدء طرحها فيسحق للمؤسسين بعد موافقة الوزير بتعجيل الاسهم المتبقية بدون تعجيل .	تعمل المادة (٥٠) من القانون الاصل بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي : - ٢ - لا تعقد باحكام الماد (٥٢) لائحة (٥٤) من هذا القانون الشركات التي لم تطرح اسهمها للاكتتاب العام يخضع هذا القانون ، وانما يثبت الاسهم للضرورة كلها او بعضها بدون اكتتاب بعد اقفاء ثلاثة اشهر على بدء طرحها فيسحق للمؤسسين بعد موافقة الوزير بتعجيل الاسهم المتبقية بدون تعجيل .

مجلس الاعيان  
مجلس الاعيان  
مجلس الاعيان



انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/٢٧ البند (٥)

موافقة كما وردت من الحكومة

المادة كما وردت من الحكومة

المادة كما وردت من الحكومة

المادة كما وردت من الحكومة

تعديل المادة ٢٢٣ من القانون رقم ١٩٧٢/١٢/٢٧

تعديل المادة ٢٢٣ من القانون رقم ١٩٧٢/١٢/٢٧

وعلى الشركات اربعة اشهر من تاريخ صدور القرار في تعديل المرسوم رقم ١٩٧٢/١٢/٢٧

وعلى الشركات اربعة اشهر من تاريخ صدور القرار في تعديل المرسوم رقم ١٩٧٢/١٢/٢٧

# الاسباب الموجبة

على ضوء التطبيق العملي لاحكام قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ تبين ان هناك ضرورات عملية واقتصادية في آن واحد تتطلب تعديل بعض مواد القانون المشار اليه .

ومن الضرورات التي تستدعي التعديلات هذه على سبيل المثال ان الحد الاعلى للشركاء في الشركات العادية هو عشرين شخصا دون مراعاة لحالات خاصة تستدعي زيادة هذا العدد فيها اذا توفي احد الشركاء وحل وريثه محله ، حيث يترتب على هذه الحالة في ظل القانون الحالي فسخ الشركة (المادة ٩) .

كذلك نصت المادة (٥٠) من القانون على وجوب تسجيل الشركة الصناعية كشركة مساهمة عامة اذا زاد رأسمالها عن (٥٠.٠٠٠) ديناراً .

ومن الناحية الواقعية والعملية فقد ادى هذا الامر الى تقييد الاستثمارات في مجال الصناعة وانصرافها الى مجالات اخرى اقل اثراً في تنمية اقتصادنا القومي كمجالات التجارة والبناء ... الخ .

كذلك لم تنظر المادة (٦٠) من القانون الى تحديد فترة التأسيس للشركات المساهمة المتخصصة ، وكل ما اوجبه المادة المذكورة هو تقديم بعض البيانات للمراقب من اجل الحصول على الحق بالمشروع بالعمل دون تحديد فترة لتقديم تلك البيانات مما يجعل المدة الواقعة بين تسجيل الشركة وحصولها على الحق بالشروع باعمالها تمتد عدة سنوات ، وهذا بطبيعة الحال يؤدي الى خلق شركات صورية تحمل وثائق رسمية ، لذا جاء التعديل ليحدد فترة التأسيس هذه بسنة واحدة .

من ذلك كله يتبين ان التعديلات المطلوبة مسا هي الا تلافياً لثغرات في بعض مواد القانون املتها ظروف الواقع تحقيقاً لمصلحة عامة من اجل دفع عجلة الاقتصاد الاردني الى الامام .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٣

## قانون تعديل لقانون الشركات

المادة ١ - يسمى هذا القانون قانون تعديل لقانون الشركات لسنة ١٩٧٣ ويقرأ مع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية :

المادة ٢ - تعديل المادة (٢) من القانون الاصيل باضافة الجملة التالية اليها : وتعني لفظة (السند) سند القرض او سند التوفير او ما شابه ذلك .

المادة ٣ - تعديل المادة (٩) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها : ويستثنى من ذلك زيادة عدد الشركاء عن العشرين شخصاً بسبب الارث الناتج عن وفاة اي منهم .

المادة ٤ - تعديل المادة (٥٠) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

٢ - يجوز للمؤسسين ان يغطوا كامل قيمة الاسهم سواء وحدهم او بالاشتراك مع غيرهم دون ان يطرحوها للاكتتاب العام ، ويستثنى من ذلك الشركات التي تكون غايتها القيام باستثمار مشروع ذي امتياز اذ ينبغي ان تسجل كشركات مساهمة عامة ، ولا يجوز للمؤسسين فيها لفضلية ما يزيد على ٥٠٪

هكذا منه الفصل

المادة ٥ - تعدل المادة ٦٠ من القانون الأصلي  
بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي

٢ - لا تنقيد بأحكام المواد (٥٢) لغاية (٥٩)  
من هذا القانون الشركات التي لم تطرح أسهما  
للاكتتاب العام بمقتضى هذا القانون أمّا على المؤسسين  
فيها قبل الشروع في أعمال الشركة ان يسلموا إلى  
المراقب خلال سنة من تسجيل الشركة ( ويستثنى  
من ذلك الشركات الصناعية ) ما يلي :

المادة ٦ - تعدل المادة ٢٢٣ من القانون الأصلي  
بإضافة الجملة التالية الى آخرها :  
« وعلى الشركة او الهيئة نشر ميزانية وحساب ارباح  
وخسائر الفرع وموجزا عن تقريرها في احدى  
الصحف اليومية وذلك خلال شهرين من تاريخ  
تقديم ميزانية الفرع للمراقب » .

-7-

السيد الرئيس

مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم  
الشرعية لسنة ١٩٧٢ هل لا يوافق المجلس عليه كما ورد  
من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع موافقون

ولما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه  
وبالصيغة التي سيرفع إليها إلى الحكومة الموقرة ؟

<p>معلومات مجلس الاعيان</p> <p>معلومات مجلس الاعيان</p>	<p>المادة ٣ - يقرر المجلس الاعيان على اجازة القضاء الشرعي ما يلي :-</p> <p>١ - ان يكون اردنيا متبعيا بالامية الشرعية والمالية الكاملة.</p> <p>٢ - ان يكون قد اكل السنة الثانية والعشرين من عمره على الاقل .</p>	<p>المادة ٤ - ان يكون حاصل على اجازة القضاء الشرعي من كلية شرعية في احدى بلاد العربية او الاسلامية المتعارف بها او ان يكون شغل وظيفة القضاء الشرعي في المملكة الاردنية الهاشمية ولم يحصل بسبب تعيينه او ان يكون من حيلة شهادة العقوف من احدى الجامعات في البلاد العربية او الاسلامية المتعارف بها . وانما لم يوجد من تتوفر فيه هذه الشروط ، فيجري المجلس اصحابا القائلين في التورث الشرعية والقانونية التي تشمل بها حال الحكم الشرعية ويشترط في ذلك ان لا يسحق لأي شخص بالاشهاد بالامانة الا اذا كان يحمل درجة علمية لاقل من الدراسة الثانوية الكاملة ونص مئة لاقل من خمس سنين في رئاسة قلم احدى المحاكم الشرعية .</p> <p>د - ان لا يكون قد حكم عليه بجناية او جرمه غلصة بالشرع حدا المبرأ من الساسية .</p> <p>هـ - ان يكون محمود السيرة حسن السمعة .</p>	<p>المادة ٥ - لا يجوز تعيين أي شخص في وظيفة قاضي الا بعد موافقة كما وردت من الحكومة مع اضافة عبارة ( او شهادة جامعية شرعية من اية جامعة اسلامية معترف بها بعد عبارة ) ان يكون حاصل على اجازة القضاء الشرعي ( الواردة في الفقرة (ج) من هذه المادة .</p>	<p>المادة ٦ -</p> <p>وردت من مجلس النواب</p> <p>المادة ٧ -</p> <p>وردت من مجلس الاعيان</p>	<p>المادة ٨ -</p> <p>وردت من مجلس الاعيان</p>	<p>المادة ٩ -</p> <p>وردت من مجلس الاعيان</p>	<p>المادة ١٠ -</p> <p>وردت من مجلس الاعيان</p>
---	---	---	--	--	---	---	--

مادحت ذات مجلس. الأحياء حول مشروع القانون الدول لقانون تشكيل الحكم التشريعية لسنة ١٩٧٢

10-11-50



الجلسة الزابعة من الدورة العادية الثانية ٣ كانون ثاني ١٩٧٣

المادة كما وردت في النسخة القديمة	المادة كما وردت من المحكومة بالتعديل الجديد	المادة المسمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/٢٧ البند (٦)	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/٢٧ البند (٦)	المادة ١٧- تقع طلائع الاحالة او الاحالة على التعارض الى قاضي القضاة وان لم يجب السجّل او طالب الاحالة استخدام عادل نسبة ايام من تاريخ تقديمه الى القاضى في المحل للاحوال المتناسبة بجاهه.
	تعدل المادة (١٧) من القانون الاصيل على الوجه التالي : (١) يحل محل عازقي (او الاحالة على القاعد) و (او طالب الاحالة) الواردين في الفقرة (أ) منها . (٢) يحل محل الفقرة (ج) منها .	(ب) اذا رآه القاضى من حيث الجوهر في الاجراءات يجرى بحسب القاضى انفسه لغيره من امته خلال ثلاثة ايام من تسل الطالب و بعد استعراض امته خلال قاضي القضاة المحل او استماع اوراق من يديه على هذا الطلب والاستماع لاولئك القاضى او من ينسبهم الى المحل قرره بغير انقلاب او رفضوا للمجلس ان يقرر اجازة القاضى في اجازة حجية بكتب كامل الى ان يصدر قراره في الموضوع . (ج) يقدم قاضي القضاة بتقبل قوائم الاحالة على القاعد ووزول ولاية القاضى من يوم يليه قرار المجلس .
	يلغى ما جاء في المادة (٢٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : المادة ٢٣ كل اخلال بواجبات الوظيفة وكل عمل يمس الشرف والكرامات والادب بشكل خطا يعاقب عليه قانونيا ويحفل بالاحكام والواجبات الوظيفية فاعز البت بالماحوي وعدم تحديد موعد لاداء الحكم والتميز بين المتقاضين وانشاء سر بالادارة والقيام بدور منفرد وعدم التقيد بأوقات الدوام القاضي القضاة من ثلاثة قسمة او بناء على تسيب رئيس المجلس من تسيب القضاة الى كل ما يقع منهم مخالفا لواجباتهم او مقتضيات وظروفهم وذكر ان التنبه فقامها او كتابه .	المادة ٢٢- قاضي القضاة من ثلاثة قسمة او بناء على تسيب رئيس محكمة الاستئناف حسن تسيبه القضاة الى كل ما يقع منهم مخالفا لواجباتهم او مقتضيات وظروفهم وذكر ان التنبه فقامها او كتابه .

المادة كما وردت في النسخة القديمة	المادة كما وردت من المحكومة بالتعديل الجديد	المادة المسمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/٢٧ البند (٦)	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/٢٧ البند (٦)	المادة ٢٢- المبررات القانونية التي يجوز توقيعها على القضاة هي : الامر والوقف او ارجاء الزيادة الدورية وتخفيض الراتب مدة معينة وتزول الدرجة والبرك ، ويكون قرار المجلس بهذا الشأن غير تابع للمجلس .
	المادة ٢٣ (أ) العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على القضاة هي : الامر والوقف او ارجاء الزيادة الدورية وتخفيض الراتب مدة معينة وتزول الدرجة والبرك ، ويكون قرار المجلس بهذا الشأن غير تابع للمجلس .	المادة ٢٢- المبررات القانونية التي يجوز توقيعها على القضاة هي : الامر والوقف او ارجاء الزيادة الدورية وتخفيض الراتب مدة معينة وتزول الدرجة والبرك ، ويكون قرار المجلس بهذا الشأن غير تابع للمجلس .
	(ب) تقع احكام المادة (١٥) من هذا القانون بالنسبة للاحكام الصادرة من المجلس بتوجب هذا الفصل . يلغى ما جاء في المادة (٢٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : المادة ٢٣ (أ) على الرغم مما ورد في هذا القانون او اي تشريع آخر ودون تحديد بالاحكام المنصوصة باليمين او الاستعانة من المواطنين او تأديتهم او تملهم بقرع المجلس الزراء بناء على تسيب قاضي القضاة يتسبب مسلاك القضاة الشرعي بالاستعانة من اي قاض او قلة لادارة اخرى وذلك خلال شهر من قضاة هذا القانون كما يحول قاضي القضاة خلال الفترة المذكورة صلاحيات المجلس القضائي الشرعي . (ب) تكون القرارات الصادرة بتقصي القسرة الاولى قطعية وغير قابلة للمجلس امام اي مرجع قضائي .	المادة ٢٣- تقع احكام المادة (١٥) بالنسبة للاحكام الصادرة من المجلس بتوجب هذا الفصل .

١٩٧٣



قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٣

## قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية لسنة ١٩٧٣ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ١٩ ) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٣ ) من القانون الاصيل على النحو التالي : -

أ ( اضافة عبارة ( او شهادة جامعية شرعية من اية جامعة اسلامية معترف بها ) بعد عبارة ( ان يكون حاصل على اجازة القضاء الشرعي ) الواردة في الفقرة ( ج ) من هذه المادة .

ب ( اضافة الفقرة ( و ) التالية اليها : -

و - لا يجوز تعيين اي شخص في وظيفة قاض الا بعد التحقق من كفاءته الخلقية وصلاحيته لخدمة القضاء على ان تجري مسابقة للمرشحين لملء الوظائف الشاغرة من قبل لجنة يعينها قاضي القضاة من ثلاثة من كبار القضاة الشرعيين اذا كانت تلك الوظائف من الدرجة الرابعة فما دون ويكون القاضي تحت التدريب تحت التجربة والمجلس بناء على تنسيب قاضي القضاة الاستغناء عن خدماته .

المادة ٣ - تعدل المادة ( ٤ ) من القانون الاصيل باضافة ما يلي الى آخرها :

ويقسم القضاء عند تعيينهم وقبل مباشرتهم وظائفهم اما رئيس محكمة الاستئناف الشرعية اليمن التالية : اقسام بالله العظيم ان اكون مخلصا للملك وان احكم بين الناس بالعدل وان احترم القوانين والادي وظائفي بكل اخلاص وان التزم سلوك القاضي الصادق الشريف : -

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة ( ٩ ) من القانون الاصيل ويستعاض عنه ما يلي : -

المادة ٩ -

أ ( يجري ترفع القضاة بقرار من المجلس وارادة ملكية على اساس الاهلية والكفاءة المستنتين من التقارير الواردة عنهم والمقررات التأديبية المقروضة عليهم ومن واقع احكامهم وفي حالة التساوي يرجح الاقدم .

ب ( يحدد التقدم في الدرجة وفق الاصل التالية : -

١ ( من يستوفي رتبة اهل ضمن الدرجة الواحدة يعتبر اقدم فيها .

٢ ( في حالة التساوي في الراتب ضمن الدرجة الواحدة يعتبر الاقدم من كان اسبق في تاريخ استيفاء ذلك الراتب وفي حالة التساوي يعتبر الاقدم الاسبق في تاريخ نيل الدرجة وفي حالة التساوي يرجع الى الدرجة السابقة وهكذا حتى اذا انحلت يرجع الى التقدم في الخدمة وعند التساوي يرجح الاكبر سنا .

ج ( تحدد اقلية القضاة الذين يعادون الى الخدمة او الذين يعينون لأول مرة في قرار التعيين .

د ( لا يجوز ترفع القاضي من درجة لاخرى قبل انقضاء ثلاث سنوات على حلوله في تلك الدرجة الا اذا عين في اعلى مربوط الدرجة فيجوز ترفيعه بعد انقضاء سنة على التعيين .

المادة ٥ - تعدل المادة ( ١٢ ) من القانون الاصيل باضافة ما يلي الى آخرها : - ولا يجوز ان يبقى قاضي المحكمة الابتدائية مدة اكثر من ثلاث سنوات متتالية في مركز واحد ويجب ان يقيم القاضي في البلد الذي به مقر عمله ما لم يحصل على موافقة قاضي القضاة بالاقامة في بلد آخر قريب من محل عمله ولا يجوز للقاضي ان يتنصب من مقر عمله قبل اخطار مرجعه المسؤول ولا ان يتقطع عن عمله بسبب غير مغلبي قبل ان يسمح له بذلك كتابة .

المادة ٦ - أ ( يعدل العنوان الوارد تحت الفصل السابع من القانون الاصيل بشطب عبارة ( واحالتهم على التقاعد ) الوارد فيه .

ب ( تعدل المادة ( ١٧ ) من القانون الاصيل على الوجه التالي :

١ ( بشطب عبارتي ( او الاحالة على التقاعد ) و ( او طالب الاحالة ) الواردين في الفقرة ( ا ) منها ;

٢ ( بشطب الفقرة ( ج ) منها .

المادة ٧ - يلغى ما جاء في المادة ( ٢١ ) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ( ٢١ )

أ ( تشكل في المملكة الاردنية الهاشمية محاكم شرعية ابتدائية في الالوية والاقضية ( او في اي مكان آخر ) ومحاكمة استئناف واحدة او اكثر حسب الحاجة بنظام يقره مجلس الوزراء من آن الى آخر بموافقة الملك .

ب ( تولف المحكمة الابتدائية من قاض منفرد والمحاكمة الاستئنافية من رئيس وعدد من الاعضاء وتتعقد من رئيس وعضوين وفي حالة عدم اشتراك الرئيس تتمتع الجلسة برئاسة القاضي الذي يليه في الدرجة من هيئة المحكمة وتصدر قراراتها بالاكثرية وتكون احكامها قطعية .

المادة ٨ - يلغى ما جاء في المادة ( ٢٣ ) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ( ٢٣ )

كل اختلال بواجبات الوظيفة وكل عمل يمس الشرف والكرامة او الادب بشكل خطا يعاقب عليه تأديبيا ويشمل الاختلال بواجبات الوظيفة تأخير البت بالدعوى وعدم تحديد موعد لانها

هكذا عند الفصل

الحكم والتمييز بين المتقاضين وافتشاء سر المداولة والغياب بدون معلومة وعدم التقيد باوقات الدوام ولقاضي القضاة من تلقاء نفسه او بناء على تنسيب رئيس المجلس حق تنبيه القضاة الى كل ما يقع منهم مخالفا او اجاباتهم او مقتضيات وظيفتهم ويكون التنبيه شفاهيا او كتابة .

المادة ٩ - يلغى ما جاء في المادة ( ٣٢ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

#### المادة ٣٢

أ ( العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على القضاة هي : اللوم وتوقيف او ارجاء الزيادة السنوية وتخفيض الراتب لمدة معينة وتزليل الدرجة والعزل ويكون قرار المجلس بهذا الشأن غير تابع للطعن .

ب ( تتبع احكام المادة (١٥) من هذا القانون بالنسبة للاحكام الصادرة من المجلس بموجب هذا الفصل :

المادة ١٥ - يلغى ما جاء في المادة ( ٣٣ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

#### المادة ٣٣

أ ( على الرغم مما ورد في هذا القانون او اي تشريع آخر ودون التقيد بالاحكام المتعلقة بالتعيين او الاستغناء عن الموظفين او تأديبهم او نقلهم يقوم مجلس الوزراء بناء على تنسيب قاضي القضاة بتنسيق ملاك القضاء الشرعي بالاستغناء عن اي قاض او نقله لدائرة اخرى وذلك خلال شهر من نفاذ هذا القانون كما يتولى قاضي القضاة خلال الفترة المذكورة صلاحيات المجلس القضائي الشرعي .

ب ( تكون القرارات الصادرة بمقتضى الفقرة الاولى قطعية وغير قابلة للطعن امام اي مرجع قضائي .

المادة ١٦ - تضاف المادة التالية الى القانون الاصلي برقم ( ٣٤ ) بالنص التالي ويعد ترقيم المواد التي تليها .

#### المادة ٣٤

يجوز تمديد خدمة القاضي حتى بلوغه السبعين عن عمره .

٧ -

#### السيد الرئيس

مشروع قانون المجاري العامة في منطقة بلدية اربد لسنة ١٩٧٣ هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب المقروء ؟

الجميع : موافقون .

هل يوافق المجلس عليه وبالصفة التي سترفع فيها الى الحكومة الموقرة ؟

#### الاسباب الموجبة

ان ازدياد عدد سكان المدن وكثافتهم وتوسع حركة العمران والبناء قد واجه المدن الرئيسية في المملكة بعدة مشاكل ملحة وعاجلة من اهمها مشكلة المجاري حيث ان الاسلوب المتبع هو اسلوب الجسور الامتصاصية التي اصبحت مع ازدياد السكان وزيادة كثافتهم غير قادرة على تصريف المياه المبتذلة التي تنساب اليها من المنازل والمتاجر والورش والمصانع الخ . . . خصوصا ان معدل استهلاك المياه قد واكب زيادة عدد السكان مما جعل نسبة كبيرة من هذه الجور تصل مرحلة الاشباع وبالتالي تصبح غير قادرة على تصريف المياه المبتذلة التي تصل اليها مما اصبحت تشكل مكرهة صحية خطيرة كما اخذ يهدد مصادر المياه الجوفية والسطحية .

وبما ان الحل العلمي الحديث لهذه المشكلة في المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم هو انشاء شبكات مجاري حديثة ومحطات تنقية تابعة لها وبما ان كلفة هذه الشبكات هي مرتفعة جدا بالنسبة لامكانيات البلديات التي تحتاج اليها فقد ارتقوي ان تأسس صندوق للمجاري تعود اليه كافة العوائد التي تتأتى من تطبيق النظام المقترح الامر الذي سيؤدي الى تجميع مبلغ من المال يكون نواة لاية مخصصات بلدية او حكومية او قروض محلية او اجنبية ترصد لتنفيذ مشروع شبكة المجاري :

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٣

### قانون المجاري العامة في منطقة بلدية اربد

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون المجاري العامة في منطقة بلدية اربد لسنة ١٩٧٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والمبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

البلدية	بلدية اربد
المجلس	مجلس بلدية اربد او لجنة بلدية اربد
المالك	الشخص المسجل باسمه العقار او للتصرف فيه او الذي يتولى ادارته او الاشراف عليه وتشمل وكيل الملك وصيه وولي والقيم .
المقابر	كل بناء او انشاء يقع ضمن منطقة البلدية او ضمن التنظيم مأهولا او غير مأهول او اي قسم من ملحقاته ويشمل الاراضي الخالية والعربات .
المجاري	شبكة المجاري العامة او الخاصة والمنازل والوصلات . ووحيدات التنقية ومحطات الضخ وكافة الاجهزة التابعة لها والتي تستعمل لتصريف الكسابة .

هكذا من الاصل



المجرى العام المجرى الذي يعده المجلس لتصرف الكساحة .

المجرى الخاص المجرى المخصص لتصرف الكساحة داخل المقار .

الكساحة مياه المجاري والفضلات السائلة والمياه والسوائل السائلة من المقارات .

المادة ٣ - أ ( تفرض على المالكين لكل عقار ضمن منطقة البلدية مساهمة سنوية لمصلحتها ولمدة عشرين سنة باسم ضريبة المجاري العامة ومقدارها ٢٪ من بدل ايجاره السنوي الصافي والمقدر لغاية قانون ضريبة الاراضي والابنية .

ب ( يستوفى مبلغ المساهمة سنويا ولمدة خمس سنوات اعتبارا من ١٩٧٣/١/١ اما مبالغ المساهمة عن السنوات الباقية فتستحق في اول كانون الثاني من كل سنة من السنين التي تلي تاريخ ربط المجرى الخاص لذلك المقار بالمجرى العام .

ج ( تخضع المقارات التي تقام مجددا لضريبة المجاري اعتبارا من تاريخ تحقيق ضريبة الابنية والاراضي عليها ولدى عشرين سنة .

د ( تخصص الاموال التي يتم الحصول عليها بمقتضى هذا القانون لغايات انشاء شبكة حديثة للمجاري العامة في منطقة البلدية تودع في حساب خاص .

المادة ٤ - تعفى من هذه المساهمة المقارات التالية :-

أ ( ما كان عائدا لجلالة الملك .

ب ( المقارات المخصصة لعبادة

ج ( المقارات العائدة للتوادي الرياضية او الثقافية او الجمعيات الخيرية .

د ( ما كان عائدا للبلدية .

المادة ٥ - تتولى البلدية او من تفوضه انشاء وصيانة وتشغيل المجاري العامة ضمن منطقة البلدية كما تتولى عمليات ربط المجاري الخاصة بالمجاري العامة على نفقة المالك .

المادة ٦ - يحق للبلدية مد المجاري العامة والخاصة في الاملاك الخاصة اذا اقتضت الضرورة الفنية ذلك ولم تتوفر السبل البديلة الفنية والاقتصادية المناسبة ويعوض مالك المقار الخاص اذا لحق به ضرر من جراء ذلك .

المادة ٧ - لا يمكن شخص :-

أ ( يقوم بتوصيل أي مجرى خاص بالمجاري العامة او بالمجاري المخصصة لمياه الامطار او بأية اعمال تتعلق بالمجاري الخاصة او العامة دون اذن من الدائرة او يعارض اجراءات ربط المجاري الخاصة العامة بمقابيل المجلس مدة لا تقل عن اسبوع ولا تتجاوز الثلاثة اشهر او بغرامة لا تقل عن عشرة دينار ولا تتجاوز الخمسين ديناراً مع مضمضة اية نفقات تكبدتها الدائرة في اصلاح ما يحدث .

ب ( يعتدي بأي شكل كان على المجاري او يتسبب بهدم او تخريب أي مجرى او أي مجمع للتصريف او يحدث فيه كسرا او فتحة او يلحق به ضررا مؤثرا وكل من يقوم او يسمح بتفريق اية مواد كساحة في أي مجرى عام تخصص لمياه الامطار او يسمح بتفريق اية مسواد في أي مجرى من شأنه ان يعطل او يعيق حرية عمليات التصريف بمقابيل المجلس مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز الثلاثة اشهر او بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تتجاوز الخمسين ديناراً .

المادة ٨ - تختص محكمة بلدية اريد بالنظر في جميع الجرائم والمخالفات التي ترتكب خلافا لاحكام هذا القانون وتودع القرارات التي يحكم بها ايرادا للصندوق الخاص بمصلحة المجاري .

المادة ٩ - يحدد المجلس المنطقة او المناطق التي يباشر فيها العمل لغايات ربط المجاري الخاصة بالمجاري العامة بقرار ينشر ثلاث مرات على الاقل في ثلاث صحف محلية .

المادة ١٠ - لمجلس الوزراء بتنسيق من المجلس وموافقة الملك وضع الانظمة التي يراها لازمة لتنفيذ احكام ٨ المادة القانون بما في ذلك اية انظمة تحول المجلس صلاحية فرض رسوم دائمة لتأمين صيانة المجاري وتعميرها وتشغيلها وتوسيعها او اجراء اية تغييرات فيها وكذلك تحديد رسوم الوصل ومقادير النفقات الواجب استيفاؤها من المكلفين وفرض فواتير نسبية في حالة التخلل عن دفع الضريبة المخصصة او الرسوم والنفقات الاخرى .

المادة ١١ - رئيس الوزراء والوزراء كل بحسب اختصاصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٨ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ قانون اضافي لقانون امراض الحيوانات هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون .

( وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة الموقرة ) .

الاسباب الموجبة

كانت مديرية البطرة والصحة الحيوانية تستوفي رسوما يبطرية عن الغنم المعروف باسم (السيرلاك) على اعتبار ان هذا الغنم مكون من الحليب الجفاف فقط غير انه عند اجراء التحليل لكونه هذا الغنم تبين ان معظمه من المواد النشوية ويدخل الحليب في

تكوينه ويخرج من كونه حليبيا وكذلك ولكي تصبح الرسوم المستوفاة سابقا عن بعض المواد ذات الاصل الحيواني قانونية وجد من الضروري وضع هذا القانون الاضافي .

قانون مؤقت رقم ( ٥٨ ) لسنة ١٩٧٢

قانون اضافي لقانون امراض الحيوانات

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( القانون الاضافي لقانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٧٢ ) ويقرأ مع قانون امراض الحيوانات رقم ( ٣٩ ) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - أ - يعتبر استيفاء رسوم استيراد وتصدير المواد الحيوانية ونتاج الحيوانات الذي تم بمقتضى النظام رقم ( ٣ ) لسنة ١٩٥٥ قانونيا .

مكونا من اصل

ب - يعتبر استيفاء رسوم البيطرة عن غداء السيرلاك وما شابه في التركيب قبل نفاذ هذا القانون قانونيا .

المادة ٣ - لا تسري احكام هذا القانون على الرسوم المحكوم باستردادها قبل نفاذه .

المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والزراعة والعدل مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

#### الاسباب الموجبة

#### لوضع مشروع قانون هيئة وادي الاردن

١ - لقد استثمرت الحكومة وكذلك القطاع الخاص في الماضي مبالغ كبيرة في وادي الاردن اهم المناطق الزراعية في الاردن وبموجب الخطة الثلاثية المقبلة ستستثمر مبالغ كبيرة في مجالات الري والزراعة والطرق والاسكان والخدمات الصحية والاجتماعية والمدارس وغيرها .

٢ - ولتأمين اقصى القوائد من هذه الاستثمارات تبين ضرورة احداث هيئة تكون مسؤولة عن تأمين تنفيذ مختلف الاعمال المدرجة في الخطة الثلاثية كوحدة متكاملة ضمن المخصصات والبرامج الزمنية المقررة لكل منها وكذلك تنظيم نشاطات وفعاليات القطاع الخاص لتحقيق التكامل بين نشاطات الحكومة والقطاع الخاص .

٣ - ان هيئة وادي الاردن ستعمل على تنفيذ الاعمال المدرجة في الخطة الثلاثية من خلال الاجهزة الحكومية القائمة لتحتاطي احداث جهاز حكومي جديد غير انه ونحوها للحالات التي قد لا تمكن الاجهزة الحكومية الحالية من تنفيذ الاعمال بالشكل المطلوب ، غرلت الهيئة صلاحيات تنفيذها بشكل يضمن تحقيق اهداف الخطة الثلاثية .

٤ - ان احداث هيئة بالشكل الوارد في القانون الرقن هي خطوة ريادة في الادارة الحكومية تهدف الى تنظيم المسؤولين عن تنفيذ الخطة في الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة في فريق عمل واحد .

٥ - ولتحقيق ذلك كله تم وضع مشروع القانون الرقن لاحداث هيئة لتنمية وادي الاردن .

- ٩ -

السيد الرئيس

مشروع قانون هيئة وادي الاردن لسنة ١٩٧٢

هل يوافق المجلس عليه بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون .

( وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة )

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٣

#### قانون هيئة وادي الاردن

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون هيئة وادي الاردن لسنة ١٩٧٣ ) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات والعقارات الواردة في هذا القانون الماني المخصصة لها ادائه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

أ - تعني عبارة وادي الاردن ، المناطق الغورية في حوض نهر الاردن وتشمل المرتفعات المتاخمة لها والمطللة عليها ونحواض الودية الجانية حتما هو مبين في المخطط الملحق بهذا القانون .

ب - تعني كلمة ( الهيئة ) هيئة تنمية وادي الاردن المؤسسة بموجب هذا القانون .

المادة ٣ - تؤسس بموجب هذا القانون هيئة تدعى ( هيئة وادي الاردن ) تتألف من رئيس بمرتبة وزير وعضوية ثلاثة اعضاء يعينهم مجلس الوزراء بتنصيب من رئيس الهيئة بصفتهم الشخصية من داخل الجهاز الحكومي او من خارجه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

المادة ٤ - تتولى الهيئة مسؤولية وادي الاردن اقتصاديا واجتماعيا ولها ان تقوم بالانشاءات والاعمال الضرورية لتحقيق هذا الهدف بما في ذلك اصلاح الاضرار التي لحقت بالانشاءات العامة والخاصة ودراسة وتصميم وتنفيذ مشاريع الري والزراعة ومياه الشرب وتنظيم المدن والاسكان وشبكات الطرق والمواصلات والكهرباء وتسيير وتنظيم المنتجات الزراعية وانشاء المرافق العامة ومراكز الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية والسياحية وغيرها .

المادة ٥ - يعين رئيس الهيئة بأرادة ملكية بناء على قرار من مجلس الوزراء .

المادة ٦ - يكون رئيس الهيئة المدير العام التنفيذي للهيئة ويخضع لمجلس الوزراء واتبه وعلاواته وشروط استخدامه .

المادة ٧ - لرئيس الهيئة ان يفوض خطيا ايا من صلاحياته لاي عضو من اعضاء الهيئة او لاي موظف من موظفيها .

المادة ٨ - أ - تنتخب الهيئة نائبا للرئيس ينوب عنه اثناء غيبه في الخارج .

ب - لا يكون اجتماع الهيئة قانونيا الا اذا حضرته الاكثية المطلقة من اعضاءها وتتخذ قراراتها باكثرية الذين يحضرون الاجتماع .

المادة ٩ - تحدد الهيئة مواصلة اجتهاداتها وكيفية الدعوى لها وطريقة عملها وغير ذلك من الامور المتعلقة بتنظيم اعمالها .

هكذا عهد الفصل



المادة ١٠ - يجوز للهيئة ان تدعو من تشاء ليشترك في جلساتها لبحث اية خطة او موضوع ولا يكون ملوًا بحق التصويت .

المادة ١١ - للهيئة حق الاستملاك والحيازة القورية للاراضي وحصص المياه او كليهما واية حقوق انتفاع اخرى تتعلق بالارض او بالمياه في المناطق الواقعة ضمن وادي الاردن بمقتضى القوانين المعمول بها .

المادة ١٢ - تتمتع الهيئة باستقلال مالي وإداري ويجوز لرئيس الوزراء أن يأمر بتدقيق حساباتها بالطريقة التي يراها مناسبة وتكون للهيئة شخصية اعتبارية ولها ان تشتري وتستأجر وان تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة وان ترم العقود وان تقيم الدعاوى القضائية باسمها وأن تنيب عنها احد موظفيها في النيابات العامة في الاجراءات القضائية أو ان تعين وكيلًا خاصًا بها .

المادة ١٣ - ( ١ ) تعهد الهيئة للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية بالقيام بالأعمال وتنفيذ المشاريع التي تقع ضمن اختصاص كل منها وفقا للشروط التي يتفق عليها .

( ب ) على الرغم مما ورد في الفقرة ( ١ ) من هذه المادة فإنه يحق للهيئة تنفيذ الأعمال والمشاريع بأية طريقة اخرى تراها مناسبة بما في ذلك :

( ١ ) تأسيس جهاز خاص بها من الموظفين الذين يتدربون للعمل فيها بناء على طلبها والموظفين الذين تستخدمهم الهيئة لهذه الغاية .

( ٢ ) التعاقد مع المكاتب الاستشارية والشركات والمهندسين المحليين والاجانب .

المادة ١٤ - تتألف مصادر تمويل الهيئة من :

( أ ) الاموال التي تخصصها الحكومة في الموازنة لحساب الهيئة .

( ب ) استثمار موارد الهيئة ووارداتها الاخرى .

( ج ) القروض والهبات والمساعدات المحلية والاجنبية التي تتعاقد عليها الهيئة بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ١٥ - يحق للهيئة ادارة اي مشروع يتم انجازه في وادي الاردن كليًا او جزئيًا الى ان يتم نقل ادارة المشروع الى الوزارة او الدائرة او المؤسسة او البلدية او القرية .

المادة ١٦ - يحق لأي شخص يفوض من قبل الهيئة القيام بأعمال البحث والتجربة او بأية مهمة اخرى ان يدخل اية ارض في وادي الاردن وتدفع الهيئة لمصاحب الارض تعويضًا عادلاً عن اي ضرر مادي سببه ذلك الشخص نتيجة لذلك .

المادة ١٧ - تختار الوزارة او الدائرة او المؤسسة التي تكلفها الهيئة بتنفيذ اي مشروع او عمل مديراً لذلك المشروع او العمل توافق عليه الهيئة ويكون مسؤولاً مباشرة امام رئيس الهيئة او من يفوضه ويحول كافة الصلاحيات الضرورية ويؤود بما يلزم من الموظفين والمتطلبات الاخرى لتمكينه من تنفيذ العمل الموكول اليه .

المادة ١٨ - يؤسس صندوق خاص بالهيئة تودع فيه اموالها ولها ان تودع هذه الاموال في حساب او عمليات لحسابه لدى البنك المركزي في العاصمة ولدى اي من البنوك المحلية في المحافظات .

المادة ١٩ - أ - يكون للهيئة ملاكها الخاص من الموظفين وتسري على المصنفين منهم احكام قانون التقاعد المدني رقم ( ٣٤ ) لسنة ١٩٥٩ والتعديلات التي طرأت عليه وتطبق عليهم احكام نظام الخدمة المدنية رقم ( ٢٣ ) لسنة ١٩٦٦ او اي تشريع يخل محله على ان يمارس رئيس الهيئة صلاحيات الوزير ونائب رئيسها او من يتدبه صلاحيات الوكيل المنصوص عليها في النظام المذكور .

ب - اما الموظفين غير المصنفين والمستخدمون فللهيئة ان تضع نظاما خاصا بهم يصدر بمقتضى احكام هذا القانون يقرر كيفية تعيينهم وتحديد حقوقهم ودرجاتهم وعزلهم وانتهاء خدماتهم وتعيينهم وجميع الامور الادارية المتعلقة بهم .

المادة ٢٠ - تضع الهيئة مشروع موازنة سنوية يصادق عليها مجلس الوزراء .

المادة ٢١ - تعتبر اموال الهيئة اموالا اميرية وتحصل ديونها بمقتضى احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به وتمارس الهيئة لهذا الغرض جميع الصلاحيات المخولة للحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عليها في القانون المذكور .

المادة ٢٢ - يحق لرئيس الوزراء ان يستدعي اي موظف من اية وزارة او مجلس او دائرة او مؤسسة رسمية اخرى للعمل في جهاز الهيئة لمدة التي يبينها في الامر الصادر عنه بهذا الخصوص وتعتبر خدمة الموظف التابع للتقاعد في هذه الهيئة خدمة مقبولة للتقاعد .

المادة ٢٣ - لا يجوز تنفيذ اية اعمال انشائية عامة في وادي الاردن الا بموافقة الهيئة ويستثنى من ذلك اعمال صيانة وادارة وتشغيل المنشآت الحكومية والمرافق العامة القائمة حاليا .

المادة ٢٤ - لا يجوز اقامة اية ابنية او منشآت خاصة مهما كانت انواعها وغاياتها في وادي الاردن الا بعد الحصول على ترخيص من الهيئة ويستثنى من ذلك المنشآت قيد التنفيذ بتاريخ العمل بهذا القانون واعمال ري الاراضي .

المادة ٢٥ - لا يجوز تفويض او تأجير او بيع الاراضي الحكومية في وادي الاردن الا بموافقة الهيئة .

المادة ٢٦ - تحدد مكافآت رئيس واعضاء الهيئة سنويا بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ٢٧ - كل من يخالف احكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين او بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تتجاوز خمسين دينار او بكليهما العقوبتين معا .

المادة ٢٨ - لمجلس الوزراء بتنسيب من الهيئة ان يصدر الانظمة التي يراها ضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٩ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

السيد الرئيس

مشروع قانون مستشفى عمان الكبير لسنة ١٩٧٣ هل يوافق المجلس عليه بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون .

وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه بالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة لموافقة :

هكذا من الفصل

## الاسباب الموجبة

## لوضع قانون مستشفى عمان الكبير

- ١ - ان الهدف الرئيسي لأي تخطيط في مجال الصحة هو رفع مستوى الخدمات وامكانية حصول المواطن على عناية أكثر وذلك بتكامل الخدمات وارتفاع مستواها وزيادة التجهيزات وعدد الاسرة وبالتالي قناعة المريض وازدياد ثقته بالخدمة وهي امر اساسي في تقديم الخدمات العلاجية للمواطن .
- ٢ - فسح مجال التدريب والبحث العلمي لطلبة كلية الطب في الجامعة الاردنية ويكون هذا المستشفى متواجدا في حرم الجامعة الاردنية .
- ٣ - تلافيا للتغير المستمر في الخطة والتنفيذ وضمانا لاستمرارية العمل فيه وذلك بان تحمل اللجان محل الافراد والذي يضمن التقليل من القيادة الفردية التي تؤثر على تغيير مستوى الخدمة والخبرة .
- ٤ - بما ان الجامعة الاردنية هي المنتجة للأشخاص في مجال الحقل الطبي ووزارة الصحة هي المتفعة بهم فانه من الافضل ان يشترك الطرفان كل بسلطته ليم التسيق ما بين المنتج والمستهلك حتى يساعد تأثير احدهما على الآخر في خلق الطبيب المناسب لهذه الغاية الوطنية المرجوة خاصة وان هنالك حاجة ملحة الى مثل هؤلاء الفنيين المتدربين في البلاد ولتوضيح بهم الى المستوى المنشود .
- ٥ - ان اشترك هاتين السلطتين اي وزارة الصحة والجامعة الاردنية في ادارة هذا المستشفى كفيل بفتح المجال امام الأطباء وذوي المهن الطبية الاخرى من وزارة الصحة واكتسابهم الخبرة والمعرفة والنضوج في الامور التعليمية والبحوث وادارة المستشفيات .
- ٦ - خفض قيمة التكاليف التي يتكبدها كل من الطرفين وذلك عن طريق القضاء على الازدواجية في المتطلبات والمشتريات .
- ٧ - ان هذا الاتحاد الاداري المقترح من اصحاب ذوي العلاقة اي وزارة الصحة والجامعة الاردنية يؤدي الى خلق وحدة مستقلة تخرج عن نطاق الروتين المتبع من قبل كل من الطرفين .وبذلك تستطيع ان تؤمن مرونة أكثر في جميع نواحي الادارة اذ ان تلافي الروتين المتبع يؤدي الى سرعة الانجاز وتقديم الخدمات على احسن وجه .
- ٨ - رغبة في الحصول على وحدة ادارية متكاملة للخدمات فان الحل الامثل ان يكون هنالك مجلس يضم كافة القطاعات المعنية اذ تتمثل فيه وزارة الصحة والجامعة الاردنية بالاشتراك مع ذوي العلاقة في امور التمويل وجهات منتجة اخرى . يسمى هذا المجلس في القانون المقترح (مجلس الامناء) .
- ٩ - ضمانا لاستمرارية العمل وتنفيذا لقرارات مجلس الامناء لا بد ان يكون هنالك لجنة تتولى هذه الابدود وتسمى هذه اللجنة في القانون المقترح (اللجنة التنفيذية) .

## قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٣

## قانون مستشفى عمان الكبير

- المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون مستشفى عمان الكبير لسنة ١٩٧٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :
 

السوزارة	وزارة الصحة .
الوزير	وزير الصحة .
المستشفى	مستشفى عمان الكبير .
المجلس	مجلس الامناء .
اللجنة	اللجنة التنفيذية .
المدير العام	المدير العام المسؤول عن ادارة المستشفى فنيا واداريا .
الطبيب	الطبيب الذي يعمل في المستشفى .
كلية الطب	كلية الطب في الجامعة الاردنية .
الاستاذ	الاستاذ في كلية الطب الذي يعمل في المستشفى بقصد التدريس والتدريب وتقديم الخدمات الطبية .
الطبيب المعتمد	الطبيب المسموح له بادخال ومعالجة المرضى المخصوصين .
- المادة ٣ - مستشفى عمان الكبير مؤسسة مركزها عمان وموقعها الجببية :
- المادة ٤ - ( أ ) المستشفى شخصية معنوية ذات استقلال مالي واداري يتمتع بكافة الحقوق ويجوز ان تقاضي وتقاضي بهذه الصفة .
- ( ب ) يمثل المستشفى المدير العام الذي له ان ينوب عنه النائب العام في الاجراءات القضائية وله ان يوكل محاميا بذلك .
- المادة ٥ - يهدف المستشفى الى خدمة المجتمع الاردني بالوسائل التالية :
  - أ ( تقديم الرعاية الطبية المتخصصة على احسن وجه )
  - ب ( اتياسة فرص الدراسة والتدريب لطلاب كلية الطب )
  - ج ( تدريب وتخصص الأطباء في مختلف فروع المهنة الطبية )
  - د ( تعليم وتدريب الممرضات والمهن الطبية المساعدة )
  - هـ ( تشجيع البحث العلمي الطبي ( النظري والتطبيقي ) )

مكتبة عمان الكبرى



المادة ٦ - يضم المستشفى جميع الابنية والتجهيزات الموجودة حالياً في مستشفى عمان الكبير كما يجوز ان يضم اليه اي مستشفى آخر وذلك بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ٧ - للمستشفى مجلس أمناء يتألف على الوجه التالي : -

أ ( وزير الصحة رئيساً .

ب ( رئيس الجامعة الاردنية نائباً للرئيس

ج ( امين العاصمة عضواً

د ( المدير العام للمستشفى عضواً

هـ ( وكيل وزارة الصحة عضواً

و ( مدير الموازنة العامة عضواً

ز ( خمسة اعضاء من ذوي الرأي والخبرة يعينهم مجلس الوزراء بنسب على تنسيب وزير الصحة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد على ان يكون احدهم من مجلس نقابة الاطباء شريطة ان لا يزيد غير الاردنيين منهم عن عضوين .

المادة ٨ - يجتمع المجلس بناء على دعوة من الرئيس او نائبه في حالة غيابه .

المادة ٩ - يكتمل النصاب القانوني للمجلس بحضور اكثرية اعضائه المطلقة وتتخذ القرارات باكثرية الحضور منهم وفي حالة تساوي الاصوات يكون لرئيس الجلسة صوت مرجح .

المادة ١٠ - يتولى مجلس الامناء المسؤوليات والصلاحيات التالية : -

أ ( رسم السياسة العامة لادارة المستشفى .

ب ( تأمين موارد المستشفى المالية .

ج ( تعيين المدير العام والمدير الفني ومديره المريض والمدير الاداري .

د ( مناقشة وقرار مشروعات الميزانية السنوية .

هـ ( دراسة والقرار الخطط والمعايير التنظيمية للمستشفى .

المادة ١١ - تنظم ادارة المستشفى وشؤون الموظفين فيه والاجور التي يتقاضاها الامور المالية وشؤون اللوازم بالنسبة لعدد هذه الغاية .

المادة ١٢ - تشكل لجنة تنفيذية للمستشفى على الوجه التالي : -

أ ( المدير العام رئيساً .

ب ( عميد كلية الطب نائباً للرئيس

ج ( المدير الفني عضواً

د ( مديرة المريض عضواً

هـ ( المدير الاداري عضواً

و ( اثنان من رؤساء الدوائر الطبية يهيئها المجلس دورياً كل سنة ( اعضاء )

المادة ١٣ - تجتمع اللجنة كل اسبوعين مرة على الاقل بناء على دعوة من الرئيس او نائبه في حالة غيابه ويكون الاجتماع قانونياً بحضور اكثرية اللجنة المطلقة وتتخذ القرارات باكثرية الحضور المطلقة وعند تساوي الاصوات يكون لرئيس الجلسة صوت مرجح .

المادة ١٤ - تقوم اللجنة التنفيذية بالمهام التالية : -

أ ( وضع الخطط والمعايير التنظيمية للمستشفى وبيان مديرياته واقسامه وشعبه ورفعها لمجلس الامناء لاقرارها .

ب ( وضع كواادر المستشفى .

ج ( وضع مشاريع الانظمة ورفعها لمجلس الامناء لمناقشتها وقرارها واتخاذ الاجراءات اللازمة للموافقة عليها واستصدارها .

المادة ١٥ - تعين اللجنة التنفيذية اعضاء الهيئة التدريسية لكلية الطب في ملاك المستشفى على ان يدفع المستشفى نصف مرتبات الاساتذة المقررة من الكلية .

المادة ١٦ - تعتبر اموال المستشفى كاموال الخزينة العامة ونجبي وارداته بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة ١٧ - تتكون واردات المستشفى من : -

أ ( المنحة السنوية التي تخصصها الحكومة .

ب ( الاجور التي يتقاضاها المستشفى .

ج ( الهبات والاعانات والتبرعات والمنح الاخرى .

د ( ريع اموال المستشفى المنقولة وغير المنقولة .

هـ ( اية موارد اخرى .

المادة ١٨ - يعفى المستشفى من كافة الضرائب والرسوم سواء اكانت حكومية ام بلدية .

المادة ١٩ - يتولى ديوان المحاسبة مراقبة وتدقيق حسابات المستشفى .

المادة ٢٠ - يلغى هذا القانون اية احكام او تعديلات وردت في اي قانون آخر الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢١ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس الامناء اعتبار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

مكتبة مجلس الاعيان

٤ - قرار اللجنة المالية رقم (٢) المؤرخ في  
١٩٧٣/١٢/٢٧

السيد الرئيس

ارجو من مقرر اللجنة السيد عبد الرحمن  
خليفة التفضل الى المنصة لتلاوة مقررات اللجنة  
المالية .

قرار رقم (٢) لسنة ٩٧٢

السيد المقرر

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بنصابها  
القانوني بتاريخ ٩٧٢/١٢/٢٧ بحضور المقرر معالي  
السيد عبد الرحمن خليفة وكل من الاعضاء معالي  
السيد صالح المعشر ومعالي السيد مصطفى دودين  
وسعادة السيد ابراهيم كريشان وسعادة السيد سليمان  
ارتيمة وسكرتير اللجنة السيد ناظم مرزوق .  
ونظرت في مشروع قانون الرسوم الاضائية  
للجامعة الاردنية لسنة ٩٧٢ الحال عليها من قبل دولة  
الرئيس وبعد دراسته وتدقيقه قررت توصية المجلس  
الكريم بالموافقة عليه بالصيغة التي ورد فيها من  
مجلس النواب الموقر .  
وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على  
قرارها .

اللجنة المالية

السيد كريشان

دولة الرئيس

اذا سمح لي كلمة في الموضوع

السيد الرئيس

تفضل

السيد كريشان

دولة الرئيس

ان مشروع قانون الرسوم الاضائية للجامعة  
الاردنية الذي اقره مجلس الأمة بالايجاع لا شك انه  
سيوفر دخلا كبيرا للجامعة من شأنه ان يساعد على  
زيادة الصفوف واستيعاب اكبر عدد ممكن من  
الطلاب ، والحكومة مشكورة على هذه الخطوة التي  
جاءت خصصة لأماننا وأمان الطلاب .

ونأمل ان تتبعها خطوات حتى تشمل الجامعة  
كلية الطب والهندسة والزراعة حيث توفر على اولياء  
امور الطلاب نفقات لاطالة لهم يتحملها في  
الجامعات الخارجية .

وبهذه المناسبة ارجو دولة الرئيس بصفته  
العضو الفعّال في مجلس أمناء الجامعة ان يواصل  
جهوده مع رئيس وأمناء الجامعة باعادة النظر  
بالمعاملات التي تعتمد أساساً بقبول الطالب في  
الجامعة بعد حصوله على شهادة التوجيهي سواء أكان  
بالفرع العلمي ، او الأدبي ، بحيث يكون الحد  
الأدنى للعلامات التي تحوّل الطالب الالتحاق بالجامعة  
( ٦٠ ) ستون للعلمي و ( ٧٠ ) سبعون للأدبي كي  
يسمح الحال للطلاب الذين ينزسون في القرى النائية  
في المحافظات من دخول الجامعة نظراً لانخفاض  
المعدل بين صفوف طلاب هذه القرى بسبب  
العوامل التالية :

أ - عدم توفر المناخ الملائم للجو الدراسي  
في تلك الأماكن .

ب - سوء الحالة المادية وانخفاض مستوى  
الحياة بين أهاليهم .

ج - عدم توفر اساتذته جامعيين اخصائيين  
لتدريس الطلاب وشرع المادة وتفهمها لهم بشكل  
يضمن لهم النجاح لهذه الاعتبارات ارجو من دولة  
الرئيس ووزير التربية والتعليم ان يولوا هذه الناحية  
مزيداً من العناية والاهتمام وان توضع موضع التنفيذ  
حتى نهيئ لطلابنا فرص التعليم العالي وليكونوا  
اعضاء منتجين نافعين لخدمة امتهم ووطنهم ومليكهم  
ولا ينفسوتني ، ان اذكر دولة الرئيس  
بما قاله في مناقشة السياسة التموينية في مجلس النواب  
واشادته بمجهود القطاع الخاص ووقوفه الى جانب  
القطاع العام وصموده رغم التحديات ، فأني وكثير  
من اخواني الاعيان ممن تحدثت معهم يشاطرونني  
الرأي بالاشادة بموقف جريده اللواء لجانب الرأي  
العام في هذا البلد ومعالجة مشاكله الاخلاقية ،  
والاجتماعية ، والثقافية ، والاقتصادية ، وكل ما يمت  
بصلة لمصلحة المواطن على صفحاتها منذ ان طلعت  
علينا ولأنها أقدر على نقل احساس الرأي العام  
للمسؤولين ومثلي الشعب . وحيث سبق لأخواننا  
النواب ان طالبوا الحكومة بالجلسة السابقة برفع  
الحظر عن هذه الجريدة ، وفك عقابها لمزولة مهنتها .

السيد الرئيس

هل يود أحد آخر الكلام .

( لا أحد )

اذن مشروع قانون الرسوم الاضائية للجامعة  
الاردنية لسنة ١٩٧٢ هل يوافق المجلس عليه كما ورد  
من مجلس النواب الموقر ؟

الجواب : موافقون .

ولما يلي نص المشروع كما وافق المجلس  
عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة الموقرة :

هكذا عند الأصل



قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٢

## قانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٢ ) ويعمل به من تاريخ ١٩٧٢/١٢/٣١.

المادة ٢ - الدائرة المختصة تعني مجالس الادارة او المدراء في الشركات او مجالس النقابات او الدوائر الرسمية او امانة العاصمة او البلديات او الفرقة التجارية او الصناعية .

المادة ٣ - بالاضافة الى الضرائب والرسوم المفروضة للجامعة الاردنية بموجب اي قانون او نظام آخر ، يستوفى من قبل الدائرة المختصة رسم اضافي وفق الاحكام التالية ويقتد لحساب الجامعة الاردنية .

المادة ٤ - ١ - يستوفى ( ١ ٪ ) سنويا من الارباح المدة للتوزيع على المساهمين في الشركات المساهمة العامة والمساهمة الخاصة .

ب - يستوفى رسم مقطوع عن كل شركة من الشركات العادية المسجلة والمصنفة لدى الغرف التجارية في المملكة على النحو التالي :

١ - الشركات من الدرجة الممتازة	( ٥٠٠ )	دينار
٢ - الشركات من الدرجة الاولى	( ١٢٥ )	دينارا
٣ - الشركات من الدرجة الثانية	( ١٠٠ )	دينارا
٤ - الشركات من الدرجة الثالثة	( ٥٥ )	دينارا
٥ - الشركات من الدرجة الرابعة	( ١٥ )	دينارا
٦ - الشركات من الدرجة الخامسة	( ٥ )	دنانير

ج - يستوفى ١/٢ ٪ من الواردات العامة للغرف التجارية والصناعية .

المادة ٥ - يستوفى عن كل معاملة ايراد او بيع او هبة او هبة او حجز تم امام دوائر التسجيل والاراضي او اية دائرة رسمية اخرى رسم بنسبة ( ١ ٪ ) من قيمتها .

المادة ٦ - يستوفى عن كل معاملة رخصة بناء تعطى من قبل امانة العاصمة او البلديات الاخرى في الحام للملكة رسم على النحو التالي :

- أ - دينار واحد اذا كانت مساحة البناء لا تتجاوز مائة متر مربع .  
ب - خمسة دنانير اذا كانت مساحة البناء تتجاوز مائة متر مربع لغاية مائتي متر مربع .  
ج - عشرة دنانير اذا كانت مساحة البناء تتجاوز مائتي متر مربع لغاية المائتين وخمسين مترا مربعا .

د - خمسة عشر دينارا اذا كانت مساحة البناء تتجاوز المائتين وخمسين مترا مربعا لغاية الثلاث مائة متر مربع .

هـ - عشرون دينارا اذا كانت مساحة البناء تتجاوز الثلاثمائة متر مربع حتى الاربعماية متر مربع .

و - خمسة وعشرون دينارا اذا كانت مساحة البناء تتجاوز الاربعماية متر مربع حتى الخمسمائة متر مربع .

ز - مائة دينار اذا كانت مساحة البناء تتجاوز الخمسمائة متر مربع .

المادة ٧ - يستوفى رسم قدره دينار واحد عن كل عقد ايجار يسجل في امانة العاصمة او البلديات او اي دائرة مختصة .

المادة ٨ - يستوفى رسم عن قيمة كل عطاء او مزايمة او مناقصة تطرح وتعال او قيمة اي تلزم من قبل الدوائر الرسمية و امانة العاصمة والبلديات بنسبة ( ٠.٠١ ) واحد بالالف من القيمة .

المادة ٩ - ١ - يستوفى رسم قدره نصف دينار عن كل وثيقة تنظم او تصدق من قبل كاتب العدل .  
ب - يستوفى رسم مقطوع قدره مائة فلس عن كل وكالة تبرز للمحاكم النظامية او الشرعية وغير مصدقة او منظمة من كاتب العدل .

المادة ١٠ - ١ - يستوفى رسم قدره دينار واحد سنويا عن كل هاتف .

ب - يستوفى رسم قدرة خمسة دنانير عند تأسيس كل هاتف في العاصمة ( عمان ) وثلاثة دنانير خارج عمان وفي بقية مدن وقرى المملكة .

المادة ١١ - يستوفى رسم اضافي سنويا عن كل صيدلية او مستودع ادوية على النحو التالي :

- أ - مائة دينار في مدينتي عمان والقفس .  
ب - خمسين دينارا في كل من مدن الزرقاء ، اربد ، نابلس ورا الله .  
ج - عشرون دينارا في كل من مدن - العقبة - مادبا - السلط - جرش - عجلون - الخليل - جنين - طولكرم - الكرك - معان - اريحا - الطفيلة - والمفرق .

المادة ١٢ - يستوفى خمسة دنانير سنويا من كل عضو منتسب لاية نقابة باستثناء اعضاء نقابات المهال والممرضين والمرضات والقابلات القانونيات والصحفيين .

المادة ١٣ - تودع جميع اموال الجامعة الاردنية لدى البنك المركزي الاردني بفائدة لا تقل عن ٤ ٪ .

المادة ١٤ - في حالة التخلف عن دفع اي رسم تحقق بمقتضى هذا القانون يحصل بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به .

المادة ١٥ - لوزير المالية اصدار التعليمات اللازمة للدوائر المختصة تتضمن كيفية توديع هذه الاموال لحساب الجامعة الاردنية .

المادة ١٦ - رئيس الوزراء والوزراء كل بحسب اختصاصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا عند الفحص